جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة علوم اقتصادية.

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة

الاسم واللقب: سعاد نايلي

بعنوان:

الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد في الجزائر

للفترة 1990_2023

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب: أمال شوتري	**الرتبة: أستاذ**	**رئيسا**
الاسم واللقب: وليد لعايب	**الرتبة: أستاذ**	**مشرفا**
الاسم واللقب: سمير بن عباس	**الرتبة: أستاذ**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2024_2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه لقاء الجهد المبذول بفضله عزوجل

أهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمين

الى زوجي وأبنائي الأعزاء ساجد، شهد وإياد.

إلى من ساندني في هذا المشوار أخي سمير وزوجته كريمة وابنائهما رحمة وهاشم.

الى كل أفراد أسرتي، أصدقائي وصديقاتي، إلى كل من كان له فضل عليا.

الى رواد العلم من الطلبة والدارسين والباحثين.

الى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع سائلة من المولى عز وجل أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

سعاد نايلي

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى من مهدو لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ البروفيسور "لعايب وليد" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني كل خير وله مني كل التقدير والاحترام.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة وعمال جامعة محمد البشير الابراهيمي لبرج بوعريريج

الى كل من أعانني ونصحني ولم أذكره

لهم جميعا صادق الدعوات وعظيم الامتنان.

الملخص:

" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار التضخم المستورد وتأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الداخلية كالنمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والبطالة، بالإضافة الى المتغيرات الخارجية كالميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990_2023. كما سعت الى تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية الجزائرية في معالجة هذا النوع من التضخم والحد من آثاره. من أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، مع تحليل البيانات لتحديد أثر التضخم المستورد على هذه المتغيرات وعلاقته بها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التضخم المستورد يشكل تحديا مستمرا للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد تأثر بتقلبات الأسعار العالمية للسلع المستوردة، لاسيما المواد الغذائية والطاقة، مما أثر سلبا على مجمل هذه المتغيرات. كما سجلت الدراسة فعالية للسياسة النقدية للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال سياسات مثل تخفيض المعروض النقدي، وإدارة الفائض في الحساب الجاري أو التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال، إلى جانب تقليص عجز الموازنة العامة وتخفيض الدين العام."

الكلمات المفتاحية: التضخم، التضخم المستورد، النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية، البطالة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسة النقدية والمالية الجزائرية.

Abstract :

"This study aimed to analyse the effects of imported inflation and its impact on various economic variables, both domistic_such as economic growth, purchasing power, and unemployment, in addition to external variables such as the trade balance, balance of payments, and exchange rate in Algeria, during the period from 1990 to 2023.The study also sought to evaluate the effectiveness of Algerian monetary and fiscal policy in addressing this type ofand of inflation and mitigating its effects.

To achieve this, a descriptive_analytical approach was emloyed, along with data analysis, to determine the effect of imported inflation on these variables and their interrelationships.

The study concluded with several key findings, notably that imported inflation poses a continuous challenge to the Algerian economy during the study period.It was effected by fluctuations in global prices of imported goods, especially food and energy, which negatively impacted these variables overall.Furthermore, the study recorded the effectiveness of monetary policy in curbing this phenomenon through measures as reducing money supply, managing current account surpluses or inward capital flows, alongside reducing the general budget deficit and public deb.

Key words : Inflation, Imported Inflation, Economic Growth, Purchasing Power, Unemployment, Trade Balance, Balance of Payments, Exchange Rate, Monetary Policy, and Fiscal Policy in Algeria.

قـائمــة المحتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والتضخم المستورد	
المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم	02
المطلب الأول: مفهوم وقياس التضخم	02
المطلب الثاني: أنواع التضخـــم	04
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم المستورد	08
المطلب الأول: مفهوم وقياس التضخم المستورد	08
المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد	09
المطلب الثالث: أدوات كبح التضخم المستورد	11
الفصل الثاني: الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد	
المبحث الأول: الأثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية	15
المطلب الأول: أثار التضخم المستورد على النمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على القدرة الشرائية	16
المطلب الثالث: أثار التضخم المستورد على البطالة	18
المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الخارجية	21
المطلب الأول: أثار التضخم المستورد على الميزان التجاري	22
المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على ميزان المدفوعات	24
المطلب الثالث: أثار التضخم المستورد على سعر الصرف	25

الفصل الثالث: التضخم المستورد في الجزائر و السياسات المعتمدة لمعالجته	
المبحث الأول: العلاقة بين التضخم المستورد والمتغيرات الداخلية	30
المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالنمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالقدرة الشرائية	39
المطلب الثالث: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالبطالة	42
المبحث الثاني: العلاقة بين التضخم المستورد والمتغيرات الخارجية	46
المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالميزان التجاري	46
المطلب الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بميزان المدفوعات	56
المطلب الثالث: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بسعر الصرف	59
المبحث الثالث: السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم المستورد في الجزائر	65
المطلب الأول: تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية	65
المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال	67
الخاتمة	74
قائمة المراجع	79
فهرس المحتويات	85

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم01: تطور التضخم الجزائري للفترة 1990_2023.	30
02	الجدول رقم02: تطور التضخم المستورد للفترة 1990_2023	32
03	الجدول رقم03: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990_2023	35
04	الجدول رقم 04: تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 1990_2023.	39
05	الجدول رقم 05: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023	42
06	الجدول رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1990 الى 2023	45
07	الجدول رقم 7_1: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 1990 الى2003	49
08	الجدول رقم 7_2: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 2004 الى 2023	51
09	الجدول رقم 8_1: يبين تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات من1990 الى2003	55
10	الجدول رقم 8_2: يبين تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات من 2004 الى 2023	57
11	الجدول رقم 09: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023	59
12	الجدول رقم10_1: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990_1999	62
13	الجدول رقم 10_2: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو للفترة 2000_2023	63

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم01: تطور التضخم الجزائري للفترة 1990_2023.	**31**
02	الشكل رقم02: تطور التضخم المستورد للفترة 1990_2023	**34**
03	الشكل رقم03: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990_2023	**36**
04	الشكل رقم 04: تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 1990_2023.	**40**
05	الشكل رقم 05: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023	**43**
06	الشكل رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1990 الى 2023	**47**
07	الشكل رقم07: نسب السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 1990 الى 2023	**53**
08	الشكل رقم 08: تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات للفترة 1999_2023	**59**
09	الشكل رقم 09: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023	**60**
10	الشكل رقم10_1: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990_1999	**63**
11	الشكل رقم10_2: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو للفترة 2000_2023	**65**

مقدمة

تمهيد:

تواجه معظم اقتصاديات دول العالم العديد من المشكلات الاقتصادية ولعل أبرزها التضخم الذي أسال الكثير من الحبر من قبل الباحثين والمفكرين، وهذا بغية فهم وتفسير هذه الظاهرة باعتبارها اهم مؤشر يسهم في فهم واستيعاب مدى تحكم الدول في أوضاع اقتصادها على المستوى الكلي.

إن مدى ارتباط الدول ببعضها البعض، عبر العديد من القنوات لاسيما منها المالية والتجارية، في ظل التغيرات والتطورات المتسارعة، خاصة في إطار نهج العولمة. هذا النهج أصبح سمة مميزة لعصرنا، عبر التكتلات الاقتصادية الدولية، والأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية التي تضم دول غنية وأخرى نامية ضمن مجموعة اقتصادية واحدة. هذه السلسلة من الاقتصادات المتطورة، عمليا ومتقدمة باستمرار، تركت آثار متعددة على الاقتصاد المحلي عبر قنوات مختلفة. اهمها أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية وتأثيرها على الأسعار المحلية.

إن هذا التداخل والترابط بين الاقتصادات دفع للتفكير في إيجاد حلول وأطر سياسية واقتصادية للاستفادة من هذا الترابط وتجنب التكاليف المترتبة عن التضخم، أو التقليل من ضغوطه، وهذا ما أدى الى ظهور ما يسمى بالتضخم المستورد، الذي أصبح أحد المصادر الرئيسية للتضخم في اقتصادات الدول ذات الارتباط الوثيق بالعالم الخارجي.

والاقتصاد الجزائري، على غرار باقي الاقتصادات، تأثر بهذه الظاهرة، بسبب زيادة السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وتأثيرها على المستوى العام للأسعار محليا، وكذا ارتباط هذا النوع من التضخم بالعديد من العوامل، منها موقع الجزائر بالنسبة لشركائها التجاريين، وكذا سياساتها وبرامجها الحكومية لأجل الإنعاش الاقتصادي، التي ساهمت في التوسع في منح القروض وفائض في السيولة لقرابة خمسة عشر سنة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة الى دراسة الأسس النظرية للتضخم والتضخم المستورد، من خلال معرفة أسس التعريف بالتضخم والتضخم المستورد، وطريقة قياس كل منهما، وكذا أنواع التضخم وقنوات انتقال التضخم المستورد، كما تهدف الى معرفة وفهم طبيعة العلاقة القائمة بين التضخم المستورد ومختلف المتغيرات الاقتصادية، كون التضخم المستورد وليد العلاقات الاقتصادية للدولة بالدول الأخرى، التي تربطها معهم بمعاملات مالية واقتصادية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار العالمية وتأثيرها على القدرة الإنتاجية والتصديرية للسلع المنتجة محليا والمقدرة الاستيرادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نسعى من خلال هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثر الجزائر بارتفاع الأسعار الأجنبية، وأثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، وكذا محاولة إيجاد الحلول المناسبة لكيفية الوقاية و السبل الكفيلة للعلاج.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لأحدى أهم المواضيع الاقتصادية، المتمثلة في التضخم المستورد من خلال فهم العلاقة، وكيفية تأثر المتغيرات الخارجية والداخلية للاقتصاد الكلي، وتأثر الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة بالتضخم المستورد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحاجة لمعرفة الاثار الاقتصادية التي يخلفها التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري يساعد على فهم وصياغة السياسات الملائمة لمعالجته، والتي تختلف باختلاف هذه الأثار تبعا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية الكلية، الداخلية والخارجية للتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 1990_2023، وما مدى فعالية السياسات المعتمدة من طرف الجزائر للحد من هذه الظاهرة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي القنوات التي ينتقل من خلالها التضخم المستورد عبر الدول؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم المستورد والمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية؟
- ماهي اثار التضخم المستورد على المتغيرات الداخلية؟

_ماهي اثار التضخم المستورد على المتغيرات الخارجية؟

_ما هي السياسات المتبعة في الجزائر للحد من آثار التضخم المستورد؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

_ تنتقل آثار التضخم المستورد في الجزائر بشكل رئيسي عبر قناة الواردات.

- للتضخم المستورد تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.

_السياسة النقدية والمالية في الجزائر لم تسهم بفعالية في الحد من التضخم المستورد خلال فترة الدراسة.

_تتأثر فعالية السياسات المعتمدة في الجزائر بعوامل هيكلية، مؤسسية، وتقلبات الأسواق العالمية.

حدود الدراسة:

حددت الفترة الزمنية لدراسة وتحليل الاثار الاقتصادية لظاهرة التضخم المستورد في الجزائر من (2023_1990)

حصرت الدراسة في الجزائر.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأنسب استخداما في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذي يساعدنا على وصف وتشخيص هذه الظاهرة عن طريق مختلف الأدبيات النظرية.

وقد تم الاعتماد على تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990_2023، هذا من جهة ومن جهة أخرى قمنا بدراسة وتحليل كل من التضخم المحلي والمستورد في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم قمنا بتحليل سلوك التضخم المستورد وعلاقته بكل متغير على حدا سواء كان داخلي كالنمو الاقتصادي، القدرة الشرائية والبطالة أو متغير خارجي كالميزان التجاري، ميزان المدفوعات وسعر الصرف مع التطرق الى سياسة الجزائر للحد من أثار التضخم المستورد.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود بالدرجة الأولى الى الميول الشخصي بدراسة مواضيع الاقتصاد الكلي وكذا المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الوطني.
- أهمية الموضوع في حد ذاته كونه يدرس متغير مهم وهو التضخم المستورد.
- محاولة الالمام بأغلب آثار التضخم المستورد على متغيرات الاقتصاد الكلي.

_محاولة فهم سلوك التضخم المستورد ودراسة سلوكه وعلاقته بمتغيرات الاقتصاد الجزائري.

_ محاوله فهم سياسة الجزائر للحد من التضخم المستورد كظاهرة نقدية.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم المستورد تعتبر محدودة نوعا ما وفيما يلي اهم الدراسات التي تناولت الموضوع وتم الاطلاع عليها من خلال البحث:

_دراسة (الحويج حسين فرج **2024**) بعنوان **التضخم المستورد والاستثمار المحلي في ليبيا، هل التضخم الدولي معيق للنمو؟**،حيث سعت هذه الدراسة الى قياس أثر التضخم المستورد على الاستثمار المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة **1979_2021**، وقد بينت أهم نتائج الدراسة ان التضخم المستورد يؤثر إيجابا

على مستوى الاستثمار في الاقتصاد الليبي في المدى القصير، أما على المدى الطويل فان التضخم المستورد معيق للنمو الاقتصادي.

_ دراسة (بن عربية ربيعة وعيبود قادة **2023**) بعنوان **انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990_2020)**، حيث بينت هذه الدراسة أثر معدلات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، كونه ينساب الى الأسواق المحلية من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، وتوصلت نتائج الدراسة الى العلاقة العكسية بين التضخم المستورد والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وكذا العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار المحلية والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، من خلال تحسين مداخيل افراد المجتمع وبالتالي تحسن القدرة الشرائية.

_دراسة(لفضل سليمة ودحماني فاطمة **2022**) بعنوان **التضخم المستورد والتبعية للخارج: دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري** ،حيث هدفت هذه الورقة البحثية الى توضيح اثر العوامل الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد وتقلبات أسعار النفط على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة **1986_2019**، وتعتبر اهم النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة ان التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم المستورد، بسبب اعتماد الجزائر على الواردات من السلع وعدم وجود بدائل محلية للسلع المستوردة، كما أوضحت هذه الدراسة وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد وأسعار النفط والمعروض النقدي.

_دراسة (كريم زرمان، سليم قط وعبد الوافي بولويز **2021**) بعنوان **أثر التغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم**، حللت هذه الدراسة ظاهرة التضخم وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية كالكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخامن سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري احتياطي الصرف خلال الفترة **1990_2016**، وتوصلت نتائج الدراسة الى ضرورة تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف باتخاذ قرارات تتعلق بعمليات السوق النقدي والمالي أو التدخل في عمليتي العرض والطلب داخل السوق، كما اظهرت الدراسة وجود عوامل أخرى تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر الذي يحتاج الى مواد أولية وتجهيزات مستوردة، وبالتالي فانه بالرغم من ارتفاع سعر الصرف يزداد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

_ دراسة (يعقوبي محمد **2018**) بعنوان دراسة **تأثير مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية على معدل التضخم في الاقتصاد في الاقتصاد الجزائري** حيث هدفت الدراسة الى معرفة أثر تغيرات مؤشراته البيئة الاقتصادية الدولية على أداء القطاع النقدي للاقتصاد الجزائري عقب الازمة المالية لسنة 2008، وهذا خلال الفترة

(2008_2015) ومن اهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة ان التجارة الخارجية الجزائرية تتركز هيكليا في قطاع المحروقات بنسبة مطلقة، كما ان توجهها الجغرافي مهيمن عليه من طرف الاقتصاديات الصناعية عموما والدول الاوربية خصوصا، كما اثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم في الاقتصاديات الصناعية، في حين يتأثر التضخم المحلي بتغير سعر صرف الأورو وقيمة مؤشر "داو جونز" للسلع.

ان الدراسات السابقة في مجملها دراسات ركزت على جوانب محدودة للتضخم المستورد مثل النمو الاقتصادي والاستثمار، أو فعالية السياسات المالية والنقدية بشكل عام.

في حين تتناول دراستنا تأثير التضخم المستورد على مجموعة أوسع وأكثر شمولية من المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية في الجزائر (النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية، البطالة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وسعر الصرف)، مع التركيز على فعالية السياسة النقدية والمالية الجزائرية في كبح التضخم المستورد وعلى مدار فترة زمنية أطول (1990_2023)، مما يضيف بعدا أعمق للفهم.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للتضخم بصفة عامة والتضخم المستورد بصفة خاصة، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه الإطار النظري للتضخم والتعرف على أنواعه، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى التضخم المستورد بالتعرف على قنوات انتقاله وطرق وأدوات الحد منه، اما في الفصل الثاني فسنتناول فيه الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد، وهذا في مبحثين أساسين ، حيث سنتطرق في المبحث الأول الى تقييم الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية بدء من النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية والبطالة، وفي المبحث الثاني سوف نتناول فيه تقييم الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الخارجية بدء من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات و سعر الصرف، أما في الفصل الثالث فسنتطرق إلى الدراسة التطبيقية في ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول والثاني سنتناول فيهما قياس العلاقة بين التضخم المستورد و المتغيرات الداخلية والخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة ، كما سنشخص ونحلل تطور هذه المتغيرات ومعرفة علاقة التضخم المستورد بها ، أما المبحث الثالث فسنتطرف فيه الى سياسة الجزائر للحد من التضخم المستورد ، و في النهاية سنقوم بإعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصول الثلاثة مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا سيتم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم

والتضخم المستورد

تمهيد:

يعد التضخم من بين الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية. فتحقيق مستويات معينة منه والتحكم فيه يعكس مدى تحكم الدولة على إدارة الأوضاع الاقتصادية الكلية.

ان معدل التضخم المرتفع يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يقلل الطلب على المنتجات، ويصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والانفاق، مما يؤدي الى تأخير او إلغاء الاستثمارات والمشاريع. وبالتالي ينتج عن ذلك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

ونظرا للتشابك الكبير في المعاملات التجارية والمالية بين الدول، ظهر التضخم الناتج عن هذه المعاملات فيما يسمى بالتضخم المستورد.

واستنادا الى الأهمية الكبرى لهذا المتغير يهدف هذا الفصل الى التطرق الى مفهوم التضخم بشكل عام والتعرف على انواعه، ثم التطرق الى التضخم المستورد ومعرفة قنوات انتقاله، وكيفية قياسه وفق مبحثين اساسيين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم المستورد.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

يعد التضخم متغير مهم شغل اهتمام الاقتصاديين وصناع السياسات على مر العصور فالتغيرات في المستوى العام للأسعار لا تقتصر على كونها مؤشرا اقتصاديا فحسب بل تمتد اثارها لتشمل الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة مؤثرة في قرارات الافراد والشركات والحكومات على حد سواء من هذا المنطلق يهدف هذا المبحث الى استكشاف المفاهيم المختلفة للتضخم وتصنيفاته المختلفة حسب معيار محدد للتقسيم وهذا في المطلب الأول، اما في المطلب الثاني فحاولنا التعرف على مقاييس ومؤشرات التضخم المختلفة

المطلب الأول: مفهوم وقياس التضخم

تعددت الآراء حول مفهوم التضخم بين المدارس الاقتصادية المختلفة، وذلك الى التطورات المتعددة التي شهدتها نظرية التضخم عبر الزمن، بالتزامن مع تطور الفكر الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد تعاريف متنوعة للتضخم تعكس اختلاف النظريات المختلفة وفيما يلي سنسرد اهم هذه التعاريف وكذا طرق قياس التضخم.

أولا: أسس التعريف بالتضخم:

1_فيمكن تعريف التضخم على انه ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناجم عن الزيادة في عرض النقود هذا من منظور كلاسيكي ومن المنظور الكينزي فانه يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة لفائض الطلب الكلي، اما فريدمان فيعرفه على انه ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب نمو عرض النقود بزيادة اكثر من حجم الزيادة في الإنتاج الوطني ،كما ان رواد اقتصاديات العرض عرفوا التضخم على انه تلك الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي سببها ارتفاع تكاليف الإنتاج كالزيادة في أجور العمال وغيرها من التفسيرات لمصطلح التضخم.[1]

2_كذلك يعرف التضخم على انه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض كما ان الزيادة في كمية النقود والزيادة في التيار النقدي ،يؤدي بالنظام الاقتصادي الى حالة تضخم وهذا ما يعوض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الانفاق النقدي على حاله إلا انه قد تصاحب الزيادة في الانفاق النقدي زيادة أسباب متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة الى التضخم ،وانما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود اذ لم تصادف الزيادة في تيار الانفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات.[2]

3_ويعرف التضخم على ان معناه السائد ينصرف الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (بشكل عام)، وليس مجرد بعضها او القليل منها كما يؤكد التعريف استمرارية الارتفاع، وليس الارتفاع المؤقت كما يمكن

[1] عبورة حسام الدين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان **استجابة السياسة النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد دراسة حالة الجزائر**، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2020.ص 3.

[2] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى. 2011.ص 32.

تعريف التضخم بالنظر الى الوجه الاخر لنفس العملة فيقال بانه تناقص محسوس في القوة الشرائية لقدر معين من النقود.[1]

كل التعاريف السابقة تبين ان المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة وجود حالة من عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: كيفية قياس التضخم:

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم ومن أهمها:

1_مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD):

يقصد بالمخفض الضمني للناتج المحلي الاجمال ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة حيث كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للناتج المحلي الإجمالي موجبا او سالبا وأقرب للصفر فان ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، اما إذا ابتعدت قيمة النمو الموجبة عن الصفر فان ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة [2]

يقدم هذا الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل من السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إضافة الى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط حيث ان طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

GDPD =قيمة الناتج بالأسعار الجارية/قيمة الناتج بالسعار الثابتة ×100

ومن ثم فان استخراج معدل التضخم وفقا لمؤشر مخفض الناتج المحلي يتم على النحو التالي:

معدل التضخم=التغير في مخفض الناتج المحلي/مخفض الناتج المحلي للسنة السابقة ×100

2_الارقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

CPI= سلة السلع في سنة الأساس × السنة الجارية /سلة السلع في سنة الأساس ×أسعار سنة الاساس×100

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى ومن ثمة فان معدل التضخم وفقا لمؤشر CPI هو:

معدل التضخم =[3] Cpi(t−1) −Cpi(t) / Cpi(t−1) ×100

---

[1] احمد محمد عادل عبد العزيز، **الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر. 2016.ص 22.

[2] يوسف فالح الحنيطي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، دراسة قياسية (1969_1993)**، جامعة اليرموك. 1996.ص 16.

[3] محمد احمد الافندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، اليمن للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الخامسة، 2013، ص 281.

يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، اذ انه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية او خدمية، ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، كما يعد التطور الذي يطرا على الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب، من اهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الانفاق على الطعام والشراب في نمط الانفاق الاستهلاكي لغالبية السكان في الريف والحضر ولهذا كان للتغير الذي يطرا على أسعار هذه السلع دلالة خاصة لأنه يتصل بأهم مقومات الحياه وهي اشباع الحاجات الأساسية للفرد.[1]

3_خصائص مخفض الناتج المحلي والرقم القياسي للأسعار: يمكن ان نستنتج أن لمخفض الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للأسعار خصائص مختلفة تبرز درجة أهمية كل مقياس عن الآخر.

حيث أن الرقم القياسي للأسعار هو مقياس يعكس بشكل مباشر التغير في الأسعار التي يواجهها المستهلك يوميا، مما يجعله أداة معتمدة لتعديل الرواتب والأجور اما من حيث مواطن ضعف هذا المقياس فتكمن في المبالغة في تقدير التضخم لأنه لا يؤثر يأخذ في الاعتبار ميل المستهلكين لاستبدال السلع الغالية بأخرى أرخص، ولا يراعي التحسينات في جودة السلع والخدمات، بالإضافة الى شموله للسلع المستوردة مع الناتج المحلي.

أما مقياس مخفض الناتج المحلي يقيس أسعار السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي والصادرات)، بحيث يتكيف مع أنماط الإنتاج ويعكس سلوك المستهلكين والمنتجين، كما يركز على الإنتاج المحلي مما يعكس التضخم الناتج عن الاقتصاد المحلي فقط.

في حين يعاب عليه بأنه لا يعكس بدقة التغيرات في تكلفة المعيشة اليومية للأفراد لاه يشمل مختلف السلع كالاستثمارية والحكومية، وكونه يصدر ربع سنوي يجعله لا يتسم بحداثة بياناته مقارنة بمؤشر الاستهلاك.

المطلب الثاني: أنواع للتضخم

رأينا فيما سبق تعدد المفاهيم الخاصة لظاهرة التضخم وكذا كيفية حساب معدل التضخم وهذا من خلال تباين زوايا الرؤى للظاهرة مما أدى الى تصنيف التضخم في عدة اشكال وأنواع متعددة وذلك حسب معيار محدد للتقسيم وفيما يلي سنشير الى اهم هذه التقسيمات.

أولا: أنواع التضخم حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته:

يمكن ان نميز بين شكلين من التضخم حسب اشراف الدولة ومراقبتها للأسعار والتأثير عليها:

1_التضخم المقيد(المكبوت): هو النوع الذي تتجه الأسعار فيه الى الارتفاع، بوجود قيود حكومية مباشرة موضوعة للسيطرة على الأسعار، وينشا هذا النوع جراء تزايد كمية النقود لدى الافراد والعائلات مع وجود الاستعداد منهم

[1] يوسف فالح الحنيطي، مرجع سابق ذكره. ص 17.

لإنفاقها، الا ان الفرصة غير متاحة، نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات الملائمة، بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مقننة مما يجعل المنتجين يرفضون انتاج مثل هذه السلع نظرا لمحدودية أرباحها. [1]

2_**التضخم المكشوف(الظاهر):**يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الأسعار ،بحيث تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله بعد أن يفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور في قيمتها أو قوتها الشرائية، لهذا فإن الافراد يفضلون الاحتفاظ بأي سلعة أخرى أو أي اصل اخر غير النقود، واستمرار تواصل الزيادة في الأسعار وما يقابله من استمرار انخفاض العملة الوطنية أهم وظيفة من وظائفها كمستودع أو مخزن للقيمة ،مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السيولة النقدية إلى ادنى مستوياته مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة والتي تأخذ أسعارها باستمرار في التزايد لذلك يمثل هذا النوع من التضخم اخطر أنواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي والنقدي للدولة.[2]

ثانيا: أنواع التضخم حسب حدته (معدل ارتاع الأسعار):

حيث تقسم انواع التضخم الى أربعة أنواع حسب حدة الضغط التضخمي تصاعديا كما يلي:

1_**التضخم الزاحف(التدريجي):** يعرف هذا النوع على انه" ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي الى انحراف الأسعار او المداخيل بحدة"[3] ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترات طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا. وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي [4] ويعتبر هذا النوع على انه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، اذ يرون انه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، الا انه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لمدة طويلة ويرى (Kent) ان ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنويا انما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي الى حدوث اختلالات في التوازن الاقتصادي[5]

2_التضخم الماشي: يصنف هذا التضخم ضمن هذا النوع من الحدة، إذا كان هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود تقديرية 5% الى 10% سنويا وتكمن خطورته في إمكانية تطور هذه المعدلات الى مستويات أعلى وخاصة إذا كانت الأسعار تتزايد من سنة إلى أخرى.

3_التضخم الراكض: تكون الأسعار في النوع في تزايد بمعدلات مقدرة بين (10_50) % وتكون له خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عكس سابقيه.

---

[1] السعيد هتهات مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر نماذج ARCH في الفترة (1990_2020)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. السنة الجامعية:2020_2021.ص 10.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.ص 56.

[3] علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970_2009**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر،2012. ص. 68.

[4] وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل، لبنان، 2000، ص.446.

[5] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.184.

4_التضخم الجامح(المفرط):ويمثل الارتفاع المستمر و السريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية جدا تؤدي الى جموحه لمستويات يصعب السيطرة عليها تتجاوز سقف 50 بالمئة سنويا[1] ويعد من اخطر أنواع التضخم، واهم ما يميزه انه ينشا نتيجة التوسع الغير الطبيعي والسريع في كمية النقود ،وبالتالي الزيادة في عرض النقود وقد ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة النقص الغير طبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات ، في الظروف الغير العادية التي تمر بالاقتصاد القومي، وهكذا يبلغ التضخم ذروته عندما يتزايد الارتفاع في الأسعار يوما بعد يوم، ساعة بعد ساعة في اليوم الواحد، عندها تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وكوسيط للتبادل.[2]

وخير مثال عن التضخم الجامح الذي حدث في فنزويلا، حيث أثرت الازمة الاقتصادية الحادة سنة 1996 على جميع المؤشرات الاقتصادية، أدت الى ارتفع معدل التضخم بشكل خيالي الى 19906% في سنة 2019، وتراجعت معه قيمة البوليفار الفنزويلي.[3]

ثالثا: أنواع التضخم حسب القطاع الاقتصادي:

هذا التصنيف يفرق بين أنواع التضخم حسب القطاع الذي يشهد الارتفاع المستمر للأسعار، حيث يميز بين:[4]

1_التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة نتاج السلع الاستثمارية على الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاع صناعة السلع الاستهلاكية

2_التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يمس قطاع الصناعات الاستثمارية، معبرا عن قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، بالإضافة الى ذلك يفرق كينز بين الاتجاهات التضخمية التي تمس أسواق عوامل الإنتاج:

التضخم الربحي: وهو التضخم الذي ينتج جراء زيادة الاستثمار على الادخار، بحيث تحقق أرباح اضافية في كل قطاع السلع الاستهلاكية والاستثمارية

التضخم الداخلي: ويحدث نتيجة ارتفاع أجور العمال، مما يعني الزيادة في نفقات الإنتاج وعليه ترتفع أسعار عوامل الإنتاج [5]

---

[1] خضر عباس عطوان، اسراء علاء الدين نوري، فريال مشرف عيدان، **السياسة العامة الاقتصادية في العراق، دراسة حالة استهداف التضخم**، مجلة السياسة الدولية، العدد 28، 2015، ص476.

[2] خليفي عيسى، **التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص.128.

[3] حبيبة مراح، بوعلام معوشي، فعالية استهداف التضخم في حالة الازمات، دراسة استشرافية تحليلية للازمة الفنزويلية، المجلد 1، العدد 4، ص 362.

[4] عبد الفتاح سليمان مجدي، **علاج التضخم الركودي الاقتصادي في الإسلام**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص.42.

[5]غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 60.

رابعا: أنواع التضخم حسب درجة الشمول:[1]

يفرق كينز ما بين نوعين من التضخم حسب مستوى التشغيل لعوامل الإنتاج:

_التضخم الجزئي: ينشأ من ارتفاع الأسعار قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل، نتيجة الاختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، اذ تؤدي زيادة الانفاق، ومن ثمة فائض في الطلب، الامر الذي يدفع المنتجين إلى محاولة تغطية بزيادة الأسعار أكثر كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

2_التضخم الكلي (الفعلي): في حالة التشغيل الكامل حيث تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج معدومة، فأي ارتفاع في الطلب يكون في صورة فائض على العرض ينعكس على الأسعار، وهذا النوع حسب كينز يتجسد في مفهوم الفجوة التضخمية، ويمكن علاجه من خلال تخفيض الانفاق ورفع أسعار الضرائب

خامسا: أنواع التضخم حسب الأسباب المنشأة له:

1_تضخم جذب الطلب: من خلال قانون العرض والطلب فان الزيادة المفرطة للطلب دون ان ترافقه في العرض تؤدي الى ارتفاع الأسعار وبسبب الزيادة في الطلب تعود الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، بحيث لا يتوفر وقت للمؤسسات لمواجهة الطلب الزائد.[2]

2_ تضخم التكاليف: يحدث هذا التضخم عند ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج خاصة المستوردة التي ينجم عنها ما يسمى بالتضخم المستورد، وكذلك الأجور، وباعتبار ان السعر يمثل تكلفة وهامش، فان المنتجين يرفعون مستوى اسعارهم، وينتج عن ذلك المطالبة برفع الأجور، وكذلك تتشكل حلقة غير منتهية بين رفع الأجور وارتفاع الأسعار.[3]

3_التضخم الهيكلي: وهو التضخم الذي يساهم في ظهوره بالدرجة الأولى الاختلالات الهيكلية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وتتفاقم أكثر في الاقتصاديات المتخلفة، وفي النهاية يكون التضخم وفق هذا الصنف نتيجة للضعف في العمليات الإنتاجية وفي التنمية.[4]

حيث عانت كل من دول أمريكا اللاتينية مثل الارجنتين والبرازيل من التضخم الهيكلي بسبب القيود في الإنتاج وتقلبات الصادرات، بالإضافة الى الدول النامية حاليا تعاني من التضخم الهيكلي نتيجة عدم مرونة العرض وضعف الهياكل الاقتصادية

4_التضخم المستورد: وهو تضخم مرتبط بعوامل خارجية، ينعكس تأثيرها جليا على مستوى الأسعار المحلية وهو ما سنتطرق له بإسهاب في دراستنا هذه.

---

[1] السعيد هتهات، مرجع سابق ذكره. ص 11.

[2] شقبقب عيسى، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري في الفترة (1970_2005)**، جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية: 2005. ص 9.

[3] شقبقب عيسى، مرجع سابق ذكره، ص.10.

[4] السعيد هتهات، مرجع سابق ذكره. ص13.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم المستورد

في هذا القسم من الدراسة سنركز على التضخم المستورد كنوع من التضخم الذي حظي بأهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي خاصة بعد تعاظم الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالم، حيث حاولنا في المطلب الأول اعطاء تفسير او تعريف للتضخم المستورد وكيفية قياسه أما في المطلب الثاني فتناولنا فيه مختلف قنوات انتقال التضخم المستورد.

المطلب الاول: مفهوم وقياس التضخم المستورد

يعتبر أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد هو jean bodin سنة 1568، حيث أشار إلى إن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من أمريكا، ثم جاءت المدرسة المركنتيلية mercantiliste literature في القرن السابع عشر والثامن عشر، من أمثال R. cantillon وD. hume اللذان أعطيا أهمية بالغة للمعروض النقدي، مستويات الأسعار المحلية، والموازين الخارجية، وإضافات الكلاسيك حول العلاقة السابقة mill ricardo في القرن التاسع عشر في إطار قاعدة الذهب عن طريق التعديل الآلي للموازين الخارجية(دخول/خروج) المعادن المصحوب بتغير في الأسعار المحلية[1].

أولا: التعريف بالتضخم المستورد:

وفيما يلي نوجز بعض التعاريف لظاهرة التضخم المستورد لبعض الاقتصاديين:[2]

1_ رمزي زكي: نقصد بالتضخم المستورد في هذا الخصوص، مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد الدولة.

2_ GRZEGORZ :عرف ظاهرة التضخم المستورد على انه ذلك التضخم الذي ينشأ من خلال المنافسة الشديدة داخل مجموعة الدول الرسمالية المتقدمة ضد اقل البلدان نموا، وهو عبارة عن تصاعد المستوى العام للأسعار والذي تعكسه حركة السلع، او بشكل ادق حركة أسعارها في التجارة الدولية، والتي تعتبر من أهم الأسباب للنقل الدولي للتضخم على غرار أسعار الصرف او تدفقات رؤوس الأموال، إضافة الى ما يحدثه الفائض في الطلب الكلي عن العرض.

وعليه يمكن القول ان التضخم المستورد ينجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي او ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية والنقل الدولي له.

---

[1] عبورة حسام الدين، مرجع سابق ذكره. ص11.

[2] لفضل سليمة، دحماني فاطمة، **التضخم المستورد والتبعية للخارج: دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الابداع، المجلد 12، العدد1، 2022، ص .377.376.

ثانيا: كيفية قياس التضخم المستورد

يعتمد التضخم المستورد على حجم ونسبة الواردات الى الناتج او الطلب المحلي ومعدل التضخم العالمي، فاذا ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج او الطلب الكلي زاد معدل التضخم المستورد كما انه كلما زاد معدل التضخم العالمي فان أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي الى زيادة معدل التضخم المستورد ويمكن قياس التضخم المستورد باستخدام مجموعة من الأساليب كما يلي:

التضخم المستورد =قيمة الواردات /قيمة الطلب المحلي× التضخم العالمي

التضخم المستورد=قيمة الواردات /قيمة الناتج المحلي الإجمالي ×التضخم العالمي

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو ان الأسلوب الأول يعتمد على الانفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي.[1]

كما توجد طريقة ثالثة لقياس التضخم المستورد مقدرة بالمعادلة التالية: $\mathbf{PM=M/GDP\times\Delta Mdef}$

$\Delta Mdef$: التغير في الواردات

M/GDP : وزن الواردات في الناتج المحلي

PM : التضخم المستورد

والتغير في الواردات $\Delta Mdef$ =التغير النسبي السنوي في مخفض الواردات ويعبر عنه كما يلي

مخفض الواردات= الواردات بالأسعار الجارية/الواردات بالأسعار الثابتة سنة الأساس ×100

مع الاخذ بعين الاعتبار ان معظم الدول تعتمد على الطريقة الأولى في تحديد معدلات التضخم المستورد[2]

المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد

هناك عدة أراء حول قنوات انتقال التضخم عبر الدول، حيث اختلف الاقتصاديين حول تسمية هذه القنوات الا انهم يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي للتضخم أي التضخم المستورد، وفيما يلي سنورد أهمها:

[1] ربيعة بن عربية، قادة عبودة، **دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2021**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد08، العدد، 2023، ص 325.

[2] صالح حداد، محمد ترقو، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 200_2020**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 9، العدد1 ،2023. ص221

أولا: القناة المباشرة

1_ قناة المداخيل: يرى الاقتصادي HENRI MERCILLONأن بعض تذبذبات الدخل من البلد المصدر

يكون تأثيرها على شكل ارتفاع الطلب الفعال على البلد المستقبل وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية. ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل أن تنتج إما عن طريق ارتفاع الصادرات أو الكتلة النقدية للبلد المستقبل.

2_ قناة التكاليف: فبارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من بلد أو عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل, وبذلك فإن الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة إذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستوردة, ومنه فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية وسعر صرف ثابت إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الأولى, وبارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال.

ثانيا: القناة غير المباشرة:

أما القناة غي المباشرة في انتقال التضخم المستورد فهي تتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود والدخل فتتغير أسعار السلع غير قابلة للتبادل لعل التحليل الأعمق هو الذي قام بو المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية NBER أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربع قنوات قناة إحلال السلع، قناة إحلال السندات، "قناة احلال العملة (سعر الصرف)، قناة أثر الاستيعابAbsorption Affects.[1]

حيث أن:

1_ قناة إحلال السلع: وهي تعني الأثر المباشر لأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

2_ قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية: ونقصد بها أثر المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال.

3_ قناة الأسعار: وهي القناة التي من خلالها تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

4_قناة السيولة: وهي قناة تخص الاثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال.[2]

[1] شقبقب عيسى، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، جامعة الجزائر**، مجلة البحوث، العدد 11، الجزء الثاني،2017، ص 92.

[2]لفضل سليمة، دحماني فاطمة، مرجع سابق ذكره، ص .377 .378.

المطلب الثالث: أدوات كبح التضخم المستورد

في هذا المطلب سوف نتناول مختلف السياسات المطبقة، من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية وأخيرا التجارية، للحد من أثار التضخم المستورد التي نوجزها فيما يلي:

أولا: السياسة النقدية:

تعتبر سياسة التعقيم من أهم سياسات السلطة النقدية التي يطبقها البنك المركزي في الحد من التضخم بصفة عامة والتضخم المستورد بصفة خاصة ،وهذا لأجل الحفاض على القاعدة النقدية من خلال تخفيض صافي الأصول المحلية لتعزيز التصدي لتدفق الأموال للحفاض على صافي نقد اجنبي معتدل ، وهذا للحد من التأثير التضخمي للتدفقات رؤوس الأموال الخارجية وتأثيرها على القاعدة النقدية وهذا من أهم أهداف سياسة التعقيم النقدي، حيث أن هذه رؤوس الأموال الداخلة تؤدي الى زيادة تراكم النقد الأجنبي وبالتالي ضهور ضغوط تضخمية ،وكون هذه التدفقات مقابل من مقابلات الإصدار النقدي ومكون هام في نمو القاعدة النقدية دون أن يقابله زيادة في الإنتاج الحقيقي يؤدي الى ضغوط تضخمية مستوردة من الخارج، لهذا يقوم البنك المركزي باستخدام التعقيم النقدي لتلك الأموال المتدفقة من الخارج باستعمال عدة طرق منها تشجيع الاستثمار الخاص خارج حدود الدولة أو السماح بالمقترضين الأجانب بالاقتراض من السوق المحلي، أو عن طريق عملية السوق المفتوحة والاحتياطي الالزامي.

ثانيا: السياسة المالية:

السياسة المالية هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الانفاق العام، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتتمثل في:

الضرائب بكافة أنواعها: مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتعد سياسة الحكومة الضريبية وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة لأجل حماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة وكذا اعادة توزيع الدخل.

الانفاق الحكومي: حيث تتحكم الحكومة في حجم وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط اقتصادي ما أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية.

الدين العام: تؤثر الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الدولة في التحكم في الدين العام من حيث الحجم ومعدلات النمو وكيفية الحصول عليه، فاذا كانت الموازنة العامة تسجل فائض فان حجم هذا الفائض يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.

كما توجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها:

_ **الرقابة المباشرة على الأسعار**: وذلك بوضح حد أدني وحد اقصى لها واستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية.

_ انتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية

_الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.[1]

مما سبق ولضمان نجاح السياسات المعتمدة لمواجهة التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي، يجب وضع أطر سياسية تتسم بالمرونة والمصداقية والتنسيق الجيد، لاسيما فيما يخص استقلالية البنك المركزي ومصداقيته، لأجل إدارة السياسة النقدية بفعالية، وهذا في ظل سياسات مرنة تستجيب للظروف الاقتصادية المتطورة والتحديات الجديدة، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية المتعددة.

[1] فيطس مصطفى، **السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد5، العدد02 جامعة تيسمسيلت،2022، ص .81 .82.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول الى الأسس النظرية للتضخم بصفة عامة من خلال عرض التعاريف المختلفة، حيث تبين أن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية، وهذا في وجود حالة من عدم التوازن في العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، ثم تناولنا أساليب حسابه وقياس التضخم، وأنواعه المتعددة من خلال المعايير المختلفة جراء تباين زوايا الرؤى لهذه الظاهرة.

كما تناولنا الأسس النظرية للتضخم المستورد كنوع مهم من أنواع التضخم، بالتعرف على مختلف المفاهيم الخاصة به، حيث خلصنا أيضا الى كونه ظاهرة تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر جراء الفائض في الطلب الكلي وارتفاع التكاليف التي مصدرهم العوامل الخارجية، كما تناولنا طرق قياس التضخم المستورد المختلفة.

كما تطرقنا لقنوات انتقال التضخم المستورد او ما يعرف بالانتقال الدولي للتضخم من خلال قناتين هامتين هما القناة المباشرة عبر قناة المداخيل وقناة التكاليف وأخرى غير مباشرة تتعلق بميزان المدفوعات الميزان التجاري عبر أربع قنوات هي قناة إحلال السلع واسعارها، قناة تدفقات الأصول وقناة السيولة.

وأخيرا يمكن الحد من اثار التضخم المستورد من خلال مختلف الأدوات المالية والتجارية والنقدية كالضرائب والتعريفات الجمركية للحد من الاستيراد وحماية المنتج الوطني، إحلال الواردات ودعم الأسعار واستخدام مختلف أدوات سياسة التعقيم.

الفصل الثاني:

الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد

تمهيد:

تعددت تعاريف التضخم حسب المدارس الاقتصادية الا انها جميعا تدور في فلك الحديث عن الارتفاع المستمر في الأسعار والذي يمتد الى فترة طويلة، حيث تعددت انواعه وقنوات انتقاله، ومن بين اهم انواعه التضخم المستورد الناجم عن ارتفاع الأسعار في الدول الأخرى الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من تلك الدول

ان انخفاض سعر الصرف العملة المحلية امام العملة الأجنبية للدولة المصدرة للمنتجات المستوردة المقومة بالعملة المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار المواد المستوردة في الأسواق المحلية، ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار وعلى الاقتصاد ككل بمختلف متغيراته، سواء كانت الداخلية كمعدل البطالة والقدرة الشرائية وكذا النمو الاقتصادي أو على المتغيرات الخارجية كسعر الصرف وميزان المدفوعات وكذا الميزان التجاري.

يهدف هذا الفصل الى التطرق الى تقييم الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، الداخلية مثل النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية والبطالة، والخارجية مثل الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وسعر الصرف، التي سيتم تناولها من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول:الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الخارجية

المبحث الاول: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية

ان المتغيرات الداخلية هي متغيرات محلية، من أهمها التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، وكذا القدرة الشرائية، وهي مجموعة من المتغيرات تتأثر ببعضها البعض وكذا تتأثر بالمتغيرات الخارجية الدولية.

وعليه سنتناول في هذا المبحث تقييم تأثير التضخم المستورد على هذه المتغيرات الداخلية، في ثلاث مطالب وذلك على كل من النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية، والبطالة، وكذا التطرق لاهم مفاهيم هذه المتغيرات.

المطلب الاول: أثار التضخم المستورد على النمو الاقتصادي

قبل التطرق الى أثر التضخم المستورد على النمو الاقتصادي وجب التعرف على أسس التعريف بالنمو الاقتصادي، كون النمو هدفا أساسيا لأي اقتصاد ومؤشرا رئيسيا لقياس تطور الدول.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

من التعريفات المعطاة للنمو ما يلي: هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، وهو العملية المستمرة التي تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي، أي الهدف منها زيادة المقدرة الإنتاجية للسلع والخدمات لرفع مستويات الناتج الوطني الذي يعبر عن النمو، وهو الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، وهو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج، إذا النمو الاقتصادي لا يأتي إلا من خلال الزيادة الحقيقية في دخل الفرد وأن تكون هذه الزيادة دائمة وغير مؤقتة.[1]

ثانيا: أثر التضخم المستورد على النمو الاقتصادي:

يظهر الأثر على النمو الاقتصادي من خلال الية انتقال التضخم المستورد:[2]

1_القناة المباشرة:

وتتمثل في الأسعار المحلية المرتفعة من خلال الأسعار العالمية أي العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فمعظم الدراسات التي بحثت في العلاقة المذكورة استعانت بمختلف نماذج الاقتصاد القياسي لتفسير هذه العلاقة، وقد أعطت نتائج متضاربة خاصة لدى الجيل الأول الذي اعتمد على النماذج الخطية في تفسير هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك فقد أثبتت جل هذه الدراسات أن معدلات التضخم لها تأثير سلبي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، كما رأى البعض الآخر أن معدلات منخفضة من التضخم قد تعمل كمحفز للنشاط الاقتصادي.

كما أن النتائج المتوصل إليها من خلال بعض الدراسات النظرية المدعومة بدراسات تطبيق

لبعض الدول تؤكد على وجود علاقة سلبية بين التضخم ونمو الناتج الموافقة للأعمال النظرية ففي حالة ارتفاع

---

[1] بن بوزيد عبد الرحمان، فكارشة سفيان، **قياس أثر التضخم والانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1994_2018**، جامعة البليدة2، مجلة المالية والأسواق، المجلد 8، العدد 1 مكرر،2021، ص 227.

[2] ربيعة بن عربية، قادة عبودة، مرجع سابق ذكره، ص 327.326.

التضخم (مثلا 13 %) سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل النمو ب (0.3 %)، كما أن النتائج المتحصل عليها لا تبين أثر معدلات التضخم الضعيفة على النمو الاقتصادي بشكل دقيق، ففي حالة معدلات تضخم ضعيفة لا يعني بالضرورة أن التأثير على النمو الاقتصادي سيكون صغيرا، حيث أفادت بعض الدراسات أن التضخم هو متغير داخلي، أي يمكن أن يستجيب للتغيرات التي تحدث في النمو أو لأي تغيرات عكسية تحدث في متغيرات لها علاقة بالنمو أي هذه العلاقة عكسية، فيجادل من يرون أن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث تنشأ في الاقتصاد حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية بالمستقبل ناجمة عن التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار وتكاليف مدخلات الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وهو ما يؤثر بشكل أساسي على القرارات الاستثمارية وثانيا على النمو الاقتصادي، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استثمار أو الزيادة بالأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمدخراتهم ، ويرى أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول المنخفضة أي العمال يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، أما الفريق الآخر فيرى أن التضخم لا يؤدي إلى انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض معدلات تشغيل العمالة ، بل بالعكس يرون أن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي فتخلف معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار ، حيث سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار ، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يعمل الاقتصاد بأقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ، كما أن عدم اليقين في معدلات التضخم تؤدي في الوقت الراهن إلى زيادة معدلات الادخار ، وبالتالي تؤدي فيما بعد إلى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي ولاختلال النتائج البحثية والنظرية حول طبيعة تأثير التضخم في النمو الاقتصادي بين من يعتبرها علاقة طردية و آخرين يعتبرونها علاقة عكسية .

وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالنوع الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكوف التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصاديات حكيمة.2

وعليه يمكن القول إن آلية التأثير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي من خلال تأثير الأسعار العالمية على الأسعار المحلية التي بدورها تؤثر على قرارات الاستثمار التي تؤثر في النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لها نتائج رئيسية تتمثل في عدم توافر علاقة بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي ووجود علاقة موجبة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بأثر توين 1965 وأخيرا وجود علاقة سالبة بين التضخم ونمو الناتج المحلي وهو ما يعرف بالأثر المضاد لتوين.

2_ القناة غير المباشرة:

إن النمو الاقتصادي تابع لعدة متغيرات اقتصادية ومن بينها معدل الفائدة، ويتضح ذلك من خلال آلية تأثير سعر الفائدة على الاقتصاد الحقيقي عموما وعلى الناتج الوطني على وجه الخصوص، فالتغير في معدلات

الفائدة يؤثر على مستوى الدخل ومن ثم على النمو الاقتصادي، حيث أنه بارتفاع معدلات الفائدة ينخفض مستوى الدخل وبانخفاضها يرتفع إذا هناك علاقة عكسية بينهما.

كما أن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، فالزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض الفائدة، وهذا الانخفاض بدوره سيقضي إلى توسع حجم الاستثمارات والذي ينجم عنه زيادة الدخل معدل، وهذه الزيادة سيتولد عنها زيادة في الطلب الكمي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي) وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي[1]

بناء على ذلك، يمكن القول إن آلية التأثير غير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي تتمثل في تأثير زيادة المداخيل على زيادة العرض النقدي وهذا بدوره يؤثر على تغيير أسعار الفائدة، التي تؤثر بدورها في الدخل والاستثمار، وبالتالي التأثير في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على القدرة الشرائية

تعد القدرة الشرائية من المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي، اذ تستخدم لقياس مدى قدرة الافراد أو الأسر على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات اعتمادا على دخلهم النقدي، وتكتسي هذه القدرة أهمية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم التحولات في مستوى المعيشة وتقييم السياسات الاقتصادية المعتمدة.

أولا: تعريف القدرة الشرائية:

1_تعرف القدرة الشرائية بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتنخفض بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها.

وتنقسم القدرة الشرائية الى نوعين هما:

_القدرة الشرائية المحلية التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد.

_القدرة الشرائية الخارجية التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى.[2]

2_كما تعرف القدرة الشرائية على انها قيمة النقود التي تمثل لحائزها قوة شرائية، يستطيعون أن يحصلوا مقابلها على كمية من السلع والخدمات التي يرغبونها في حدود كمية النقود المتاحة. [3]

---

[1] ربيعة بن عربية، قادة عبودة، مرجع سابق ذكره، ص .328.

[2] محمد عادل قصري، كمال كرمة، **القدرة الشرائية في الجزائر، أسباب التراجع وإجراءات المعالجة "دراسة تحليلية"**، مجلةJBAES، مجلد9، العدد 1، 2023، ص 228.229.

[3] بلال تومي، رشيد ساطور، **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة 1990_2021**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، المجلد18، العدد1، 2023، ص 382

ثانيا: قياس القدرة الشرائية: [1]

من أهداف قياس تطور القدرة الشرائية للأسر خلال فترة زمنية معينة هي تقدير التغيير الحقيقي في الدخل من حيث الاستهلاك والادخار وهذا يعتمد على متغيرين أو مؤشرين هما:

1_ مستوى الدخل المتاح للفرد: والذي يمكن أن يتحصل عليه من الأجور والتعويضات وفوائد وأرباح العقارات وغيرها بعد خصم الضرائب المستحقة للدول.

2_المستوى العام للأسعار (التضخم): الذي يقاس باستخدام مؤشر أسعار المستهلك.

لكن إلى جانب هذين المؤشرين توجد عدة مؤشرات أخرى تؤثر على القدرة الشرائية يمكن إجمالها في مايلي :. قانون العرض والطلب، معدل التضخم، العجز التجاري، ضعف النمو الاقتصادي، سوق العمل والأجور، سعر صرف العملة المحلية أو القوة الشرائية الحقيقية للنقود مقارنة بالعملات الأجنبية، تسهيل الائتمان والحصول على القروض بفوائد تحفيزية للاستثمار.

ثالثا: تأثير التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك:

يعتبر التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من الأهداف المسطرة عند بناء أي سياسة اقتصادية كلية من طرف أي حكومة في العالم، لكن تحقيقه في ظل تبعية الاقتصاد الوطني للخارج يعد أمرا صعب التحقيق بسبب التعرض للصدمات التضخمية الخارجية وانعكاسها على قدرة المواطنين لتلبية احتياجاتهم، وفيما يلي سنحاول معرفة آلية انتقال التضخم المستورد عبر قنوات انتقاله على القدرة الشرائية.

1_ القناة المباشرة[2]:

وتتمثل في الأسعار المحلية المرتفعة من خلال الأسعار العالمية، أي العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للمستهلك، حيث قسم كينز المجتمع الى ثلاث فئات، الطبقة المستثمرة، طبقة أصحاب الاعمال وطبقة كاسبي الأجور والمرتبات، فالطبقة المستثمرة بارتفاع المستوى العام للأسعار يستطيعون شراء سلع وخدمات من دخلهم الثابت اقل من ذي قبل، أما طبقة رجال الاعمال حينما ترتفع أسعار البيع فان تكلفة انتاجهم عادة ما تتخلف في ارتفاعها، أما الطبقة الثالثة تنخفض أجورهم الحقيقية بموجب ارتفاع الأسعار.

بناء على ذلك يمكن القول إن ارتفاع أسعار السلع المستوردة ترتفع الأسعار المحلية وتنخفض قيمة العملة الوطنية، ويصبح ذوي الدخول الثابتة غير قادرين على شراء ما يحتاجونه اليه، في حين المستثمرين قيد يستفيدون من ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة استثماراتهم وانتاجهم.

2_القناة غير المباشرة:

تتمثل في المداخيل والتدفقات النقدية الناتجة عن الصادرات أو الإيرادات النفطية، فان أي تغيير يحصل في السيولة النقدية سوف يؤثر في أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار، ومن ثم على دخل الافراد فالزيادة في عرض النقود فينخفض معدل الفائدة، فيتوسع حجم الاستثمارات وينجم عنه زيادة الدخل، وهذه الزيادة ستعمل على تشجيع الافراد على زيادة استهلاكهم حتى وإن لم يحدث أي تغيير في الحجم الكلي والكمي لدخولهم فترتفع القدرة الشرائية للأفراد.

من جهة أخرى فان سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على ويكون الاستهلاك هو الضحية، حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل

---

[1] حسين مرزود، **الزيادة في الأجور وتأثيرها على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية**، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 70.69.

[2] ربيعة بن عربية، قادة عبودة، **انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990_2020**، جامعة معسكر، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 263،264.

استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل، حيث عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي.

لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

وعليه فانه عند التغيير في عرض النقود فان مستوى الأسعار في السوق سوف يزيد وهذا الارتفاع يجعل كل وحدة من العملة أقل قيمة وعليه يمكن للمستهلك شراء كمية أقل من السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أثار التضخم المستورد على البطالة

تعد البطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس اختلالات سوق العمل، اذ تشير الى عدم قدرة جزء من القوى العاملة على إيجاد فرص شغل رغم توفر الرغبة والقدرة، وتكتسي هذه الظاهرة أهمية خاصة نظرا لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تعريف البطالة

التعريف الأول: تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في السن القانونية للعمل القادرون والباحثون عليه ويقبلون الاجر السائد لكنهم لم يجدوه.[1]

التعريف الثاني: هي الرغبة في الحصول على عمل وتوفير القدرة عليه وامتلاك المهارات والمقومات الرئيسية له ولكنه غير موجود. [2]

وعليه فان البطالة هي وجود فئة معينة من المجتمع تبحث العمل وفقا للإجراءات القانونية المتعارف عليها ولها السن القانوني للعمل ويتميزون بالأهلية والقدرة عليه، وهذا في ظل الأجور السائدة.

ثانيا: أثار التضخم المستورد على البطالة:

البطالة والتضخم مفهومان اقتصاديان شغلا حيزا واسع النطاق لأجل تقييم اقتصادات الدول ومعرفة مكانتها كما تعتبر البطالة والتضخم مؤشرين لقياس ثروة الاقتصاد، حيث انه هناك علقة كبيرة بين البطالة والتضخم نتم تحديد هذه العلاقة لأول مرة بواسطة الاقتصادي فيليبس في عام 1958 فمعدل البطالة المنخفض ومعدل التضخم المنخفض مثاليين لتنمية أي بلد

ان أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في قضية البطالة والتوظيف وكان ذلك أمرا منطقيا، إبان أزمة الكساد الكبير (1929_1933)، ذلك أنه عندما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية،

[1] معوش عيماد، **قياس أثر البطالة على التضخم في الجزائر في الفترة 1991_2023**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد11، العدد 1، 2025، ص 199

[2] أمال طوير، عبد الجبار مختاري، **أثر التضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2019**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد9، العدد 2، 2021، ص 387.

بدأت مشكلة التضخم في الضهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة[1]

لقد كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة) موضوع بحث الاقتصادي الإنجليزي فيليبس (A.W philips)، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وتوصل لوجود نوعا من المعارضة بين البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحنى سمي بمنحنى فيليبس (PHILIPS CURVE) [2]

وضع فيليبس سنة 1958 من خلال نشره لبحثه الذي أجراه على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (1861_1957) أن العلاقة بين معدل التغيير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية حيث أنه في ظل الرواج، يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب على العمال وبالتالي يزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة وفي نفس الوقت تزداد الأجور ومن ثم الدخل والطلب على السلع، وبالتالي ترتفع الأسعار ويحدث العكس في حالة الركود والكساد.[3]

وبالتالي فانه في حالة الرواج، يدفع بالمنتجين الى زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر انتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ارتفاع الأجور هؤلاء العمال مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثمة ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، وهذا ما يفسر العلاقة بين البطالة والتضخم العكسية.

لكن ثبات علاقة فيليبس غير مؤكدة وكان تحليل فيليبس موضوع انتقاد عدد من الاقتصاديين، فقد انتقد الاقتصادي فريدمان الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها فيليبس، والقائلة بوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ،حيث أكد فريدمان على أنه لا يمكن الجزم بأن التضخم سوف يؤدي لحدوث انخفاض دائم في معدل البطالة ،واستمر فريدمان في قوله بانه على الرغم من البساطة والوضوح اللذين يتسم بهما تحليل فيليبس الا أنه يفتقر الى الواقعية والاساس النظري حيث يرى أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم و معدل البطالة ولكنها ليست بالعلاقة المؤكدة أو الثابتة فلا يمكن أن تؤدي البطالة دائما الى حدوث تكلفة متمثلة في معدلات ثابتة ومرتفعة في التضخم[4]

وفي عام 1968 ألقى ملتون فريدمان خطابا أنهى من خلاله الاعتماد على منحنى فيليبس وكانت فكرته قائمة على أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا يمكن أن تكون ثابته لأنه بعد مرور وقت قصير فقد يدرك العمال أن الارتفاعات في أجورهم كانت فقط كافية لتعويضهم عن ارتفاعات مستويات التضخم، وبالتالي فهم في حاجة الى

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 361

[2] خالد واصف الزاني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق" الطبعة الثامنة**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 272

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 308.

[4] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 214.

ارتفاع الأجور بأعلى مستويات التضخم وفي هذه الحالة تكون المقاربة بين البطالة والتضخم المتسارع وليس التضخم نفسه.[1]

وعليه فان تأثير التضخم المستورد على معدل البطالة أكثر تعقيدا من مجرد علاقة عكسية بسيطة من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة وبالتالي نشوء تضخم محلي فبارتفاع هذا الأخير تنخفض البطالة بصفة مؤقتة اذا لم تتكيف الأجور والاسعار المحلية على الفور، وهو ما أشار اليه فريدمان كون أن هذه العلاقة العكسية لا تدوم طويلا لأن العمال لم يدركوا أن قوتهم الشرائية الحقيقية لم تتغير، لذا فهم سيغيرون سلوكهم وفقا لذلك ويطالبون بأجور أعلى وبما أن الأجور هي تكلفة للشركات، فهي ستقوم بتمرير هذه التكلفة للمستهلكين وبالتالي العودة الى معدل الطبيعي للبطالة وبمستوى تضخمي مرتفع، وفي بعض الحالات قد يؤدي التضخم المستورد الى ارتفاع كل من البطالة والتضخم وهو ما يؤدي الى الركود التضخمي، وبالتالي فالتضخم المستورد لا يؤدي الى انخفاض دائم في البطالة ،بل قد يؤدي الى تفاقمها.

من خلال معرفة آثار التضخم المستورد على مختلف المتغيرات الداخلية، نجد أنها عناصر مترابطة تعطي صورة واضحة لاي اقتصاد، وهذا في ظل التحديات المرتبطة بها، مما يبرز ضرورة السعي للتحكم بأدوات السياسة النقدية والتجارية مسألة هامة، للحد من آثار التضخم المستورد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والقدرة الشرائية للمواطن.

[1] أمال طوير، عبد الجبار مختاري، مرجع سابق ذكره، ص 390.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الخارجية

المتغيرات الخارجية هي متغيرات تتحدد قيمتها خارج النموذج الاقتصادي لأنها تتحكم بها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج الاقتصادي واستنادا الى ذلك تطرقنا في هذا المبحث الى اثار التضخم المستورد على هذه المتغيرات مع التطرق الى اهم الأسس النظرية لها.

المطلب الاول: أثار التضخم المستورد على الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الأساسية في التحليل الاقتصادي الخارجي، ويستخدم لتقييم درجة الانفتاح التجاري للدولة وكفاءة اقتصادها في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية وتوجيه السياسات التجارية.

أولا: تعريف الميزان التجاري:

1_ يعرف الميزان التجاري على أنه: رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات.[1]

2_ يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات والواردات في بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويعبر عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية:[2]

رصيد الميزان التجاري= اجمالي الصادرات ((X)) – اجمالي الواردات((M))

وعليه فان الميزان التجاري له شقين شق الصادرات وشق الواردات.

1 الصادرات: هي جزء من الناتج الوطني المحلي المباع الى العالم الخارجي، أي انها تعتبر جزءا من الطلب على الناتج الوطني ولأن الصادرات ترتبط بالعوامل الخارجية فإنها تعتبر متغير مستقلا وتكتب دالة الصادرات بالصيغة التالية:X0=1X. [3]

وهي عبارة عن إنفاق الأجانب على سلع وخدمات محلية (تنتج داخل الدولة وترسل للخارج)، وبذلك فهي تؤدي الى زيادة الدخل أي أنها إضافة الى تيار الدخل والانفاق.[4]

2الواردات: يقصد بالواردات السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى أو المقيمين بها، مقابل سلع وخدمات، أو مقابل ذهب أو عملا صعبة تدفعها الدولة أو المقيمين بها الى الدول الأخرى أو المقيمين مقابل تعويضات ومنح معينة.[5]

ثانيا: أثار التضخم المستورد على الميزان التجاري:

إن حدوث التضخم العالمي يؤدي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات، حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية يجعل أسعار الصادرات أقل منها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وأسعارها، وفي نفس الوقت

---

[1] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 387.

[2] تمار امين، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986_2008، جامعة البليدة، 2018، ص 96.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 130.

[4] محمد عبد الحميد ى شهاب، **التحليل الاقتصادي والكلي**، المكتبة العربية،2018، ص 80.

[5] أمينة جدي، عمار صايفي، **تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات في الجزائر للفترة 1990_2021**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، مجلد 9، العدد، 2، 2024، ص 129

فان ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي حتما الى انخفاض الواردات سواء من حيث الكمية أو القيمة، وهذا ما سيؤدي الى تحسن الميزان التجاري ويزيد احتمالية كون رصيده موجب(الصادرات _ الواردات X_ M)، هذا التحسن في الميزان التجاري يؤثر مباشرة في الطلب الفعال، حيث يزيد هذا الأخير وهو ما سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في ظل التشغيل الكامل، ويحدث ما يسمى بالتضخم الناجم عن الطلب.[1]

نشير فقط الى أن عملية انتقال التضخم المستورد الى الاقتصاد المحلي عبر قناة الميزان التجاري تكون من خلال تأثير أسعار الصرف على الواردات ومنها على الأسعار المحلية، خاصة في ظل الأسعار الغير ثابتة لسعر الصرف وهو ما بينته الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) حيث توصلت الدراسة الى ان الدول التي اتبعت نظام أسعار صرف ثابتة كانت معدلات الاضخم بها اقل من الدول التي اعتمدت أسعار حرة لأسعار الصرف.[2]

المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أداة محاسبية مهمة تسجل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة، مما يجعله مرآة حقيقية لوضعية الاقتصاد الخارجي، وتمثل دراسته خطوة أساسية لفهم تدفقات العملات الأجنبية، ومصادر العجز أو الفائض، وتأثيرها على الاستقرار النقدي والسياسات الاقتصادية.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بانه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.[3]

كما يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل يشمل كل المعاملات التي تتم بن المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، والمقصود بالمقيمين الاشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية او الجنسية بل المركز الأساسي للمنشأ التجاري.[4]

ثانيا: أثر التضخم المستورد على ميزان المدفوعات:

من أهم الاثار السلبية للتضخم ذلك الأثر على ميزان مدفوعات الدولة، وذلك بسبب الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الانفاق الوطني(الدخول النقدية)يترتب عليها زيادة

---

[1] رمزي زكي، **التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص 190.

[2] Ghosh Artish R **Dose the escchange rate regime matter for inflation and grouth économique issues** IMF 1996 p 4 s .

[3] إبراهيم المصري، **النظريات الاقتصادية**، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 111.

[4] قصي محجوب، محمد صالح بابا، **العلاقة بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان في الفترة 1999_2017**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 2، 2021، ص 102

في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد الى السلع الأجنبية المستوردة، فاذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما اذا كان الاستيراد مقيدا فينعكس الطلب على السلع المستوردة الى زيادة على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك الى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي الى انخفاض الصادرات، هذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع(تمويل الواردات) .[1]

بناء على ذلك فان هناك تأثير سلبي للتضخم المستورد على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وهو ما يؤدي الى العجز التجاري، والذي بدوره يستنزف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية ويعيق قدرتها على تمويل الواردات الضرورية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

وباعتبار ميزان المدفوعات قناة لانتقال التضخم المستورد وارتباطها بالنتائج المترتبة على فائض ميزان المدفوعات، فانه من المعروف أيضا أن صافي الأصول الأجنبية B هي العوامل المؤثرة في السيولة المحلية وهو ما يظهر في المعادلة التالية:**DC+B=L** ، حيث **L:** تشير الى التغير في السيولة المحلية **DC:** تشير الى التغير في الاتمان المحلي أما **B:** فهي التغير في صافي الأصول الأجنبية.

لذلك فان فائض ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة الاحتياطات العالمية، وهو ما يحدث توسعا في السيولة المحلية والتي بدورها تؤثر على السعر المحلي ويمكن أن تتم ذلك من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل الوطني

إن الزيادة في السيولة المحلية تحدث انخفاضا في معدل سعر الفائدة هذا الأمر يحدث زيادة في الاستثمار وهذا ما سيؤدي الى الضغط على السعر المحلي وذلك من خلال الاثار النقدية على الطلب الكلي، أو من خلال كمية النقود وارتباطها على الدخل الوطني.

وبالتالي يسمح ميزان المدفوعات بانتقال التضخم المستورد حيث يؤدى فائض ميزان المدفوعات الى الزيادة في السيولة المحلية، وبالتالي المزيد من الأموال المتاحة في الاقتصاد، وانخفاض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار (الإقراض يصبح أرخص)، مما يحفز الشركات والافراد على الاستثمار والاقتراض، ونتيجة لذلك يزيد الانفاق والطلب الكلي ويحفز الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة، كما أن أسعار الفائدة والسيولة المحلية من أدوات السياسة النقدية وميزان المدفوعات يتأثر بالسياسة التجارية ويؤثر بشكل مباشر على السيولة المحلية، وهذا ما يبرز الترابط بين السياسة النقدية والتجارية في التأثير على التضخم المحلي.

[1] فؤاد زميت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_2015**، جامعة المسيلة، 2018، ص 14.

المطلب الثالث: أثر التضخم المستورد على سعر الصرف

يعد سعر الصرف من المؤشرات المحورية في الاقتصاد الكلي، اذ يمثل القيمة التبادلية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، حيث يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر في التجارة الخارجية، تدفقات رؤوس الأموال، ومستوى الأسعار المحلية، كما ان تقلباته تعكس توازنات الاقتصاد الكلي وقدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

أولا: تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى وبالتحديد فهو «قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية" فمثلا يقال بأن سعر صرف الدولار الأمريكي في مصر (1 دولار= 18 جنيه)، وسعر صرف الريال السعودي في مصر (1 ريال=4.8 جنيه) وهكذا.

ويتحدد سعر الصرف كسعر أي سلعة أخرى بتفاعل قوى الطلب على العملة الأجنبية وعرضها في الأسواق الداخلية، ويتحدد الطلب على العملة الأجنبية بعمليات الجانب المدين في ميزان المدفوعات، أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق الخارجية، كذلك فان جميع البنود التي تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية، أما عرض العملة الوطنية في الداخل فيتحدد بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، فالصادرات تزيد من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، كذلك فان جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي الى زيادة النقد الأجنبي.[1]

ثانيا: تأثير التضخم المستورد على سعر الصرف:

تعتبر أسعار صرف العملات من بين المؤشرات الاقتصادية التي تحدد استقرار ونمو اقتصاد الدول، حيث تتفاعل مع حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والتأثير على القدرة الشرائية وكون الدول منفتحة على بعضها البعض يتم تصدير التضخم من دولة لأخرى.

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد أي دولة الى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل باقي العملات، لأن التضخم يعني الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات بصفة مستمرة في اقتصاد دولة ما، وما دامت الأسعار تتجه الى الزيادة فان الطلب على السلع والخدمات ينخفض ومنه انخفاض الطلب على العملة الوطنية ما يؤدي الى انخفاض قيمتها او سعر صرفها مقابل عملات دول أخرى، أي هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر صرف العملة.[2]

يتضح مما سبق ان سعر الصرف يتأثر بعوامل متعددة، ويعتبر التضخم المستورد من أهم هذه العوامل خاصة وأن سعر الصرف من بين أهم قنوات انتقاله، فالتضخم المستورد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الصرف من خلال تأثيره على الصادرات والواردات وعلى ميزان المدفوعات، والنقد الأجنبي له علاقة مباشرة

---

[1] السيد السريتي، احمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفاروس العلمية للنشر والتوزيع، السعودية،2017، ص 302 .303

[2] بادن عبد القادر، أعمر ستي أحمد، **تأثير كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية، الناتج المحلي في سعر صرف الدينار_ دراسة قياسية للفترة 1991_2017**، المجلد 6، العدد 1، ص 486.

أو غير مباشرة في التأثير على سعر الصرف، حيث يؤدي التضخم المستورد إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لدفع ثمن الواردات مما يضعف سعر صرف العملة المحلية و يبقى أثر التضخم المستورد على المدى البعيد مرتبطا على درجة اعتماد الدول على الواردات واستجابة العرض والطلب للتغيرات في الأسعار، فاذا أدى التضخم المستورد الى ارتفاع أسعار الواردات وأدى هذا الى استمرار الطلب عليها بنفس الكميات وبالتالي استمرار الطلب على العملة الأجنبية لدفع ثمن الواردات، سوف يؤدي هذا الى الضغط على سعر صرف العملة المحلية و انخفاضها، أما اذا كان هناك بدائل محلية او مستوردة أرخص فان هذا سيخفف الضغط على العملة الأجنبية وبالتالي يقلل من حدة انخفاض العملة المحلية ،والشيء ذاته بالنسبة للصادرات ،فحساسية الكميات المطلوبة والمعروضة واستجابتها للتغيرات في الأسعار تلعب دور كبير في تحديد حجم تأثير التضخم المستورد على سعر الصرف.

من خلال ما تم تناوله في المبحث الأول، من تقييم الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية، من النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية والبطالة التي اتضح انها عناصر مترابطة بشكل وثيق وتشكل صورة كاملة عن الوضع الاقتصادي، من جهة أخرى فان الاختلالات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذا سعر الصر كمتغيرات خارجية، خاصة نتيجة الاعتماد على الواردات ، يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ومن ثم فان مواجهة التضخم المستورد تتطلب رؤية شاملة ترتكز على تنويع الاقتصاد ودعم الإنتاج المحلي وتحسين السياسات لكبح هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل الى تقييم الأثار الاقتصادية للتضخم المستورد على مختف المتغيرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية ،حيث تناولنا آلية التأثير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي من خلال تأثير الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، التي بدورها تؤثر على قرارات الاستثمار التي تؤثر في النمو الاقتصادي، أما الآلية غير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي تتمثل في تأثير زيادة المداخيل على زيادة العرض النقدي وهذا بدوره يؤثر على تغيير أسعار الفائدة، الدخل والاستثمار، وبالتالي التأثير في النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص تأثير التضخم المستورد على القدرة الشرائية ، فهو أيضا يتم عبر آليتين، آلية مباشرة فمن خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة ترتفع الأسعار المحلية وتنخفض قيمة العملة الوطنية، ويصبح ذوي الدخول الثابتة غير قادرين على شراء ما يحتاجونه إليه، في حين المستثمرين قيد يستفيدون من ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة استثماراتهم وانتاجهم، وغير مباشرة عن طريق التغيير في عرض النقود فان مستوى الأسعار في السوق سوف يزيد وهذا الارتفاع يجعل كل وحدة من العملة أقل قيمة، وعليه يمكن للمستهلك شراء كمية أقل من السلع والخدمات.

في حين تأثير التضخم المستورد على معدل البطالة فهو أكثر تعقيدا من مجرد علاقة عكسية بسيطة من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة وبالتالي نشوء تضخم محلي، فبارتفاع هذا الأخير تنخفض البطالة بصفة مؤقتة اذا لم تتكيف الأجور والاسعار المحلية على الفور ،الا أن العمال سيطالبون بأجور أعلى والتي تعتبر تكلفة للشركات ،التي ستقوم بتمريرها للمستهلكين وبالتالي العودة الى المعدل الطبيعي للبطالة وبمستوى تضخمي مرتفع، وفي بعض الحالات قد يؤدي التضخم المستورد الى ارتفاع كل من البطالة والتضخم وهو ما يؤدي الى الركود التضخمي، وبالتالي فالتضخم المستورد لا يؤدي الى انخفاض دائم في البطالة ،بل قد يؤدي الى تفاقمها.

أما في جانب ميزان المدفوعات فان فائض ميزان المدفوعات يؤدي الى الزيادة في السيولة المحلية، ونتيجة لذلك يزيد الانفاق والطلب الكلي وتحفيز الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة، كما أن أسعار الفائدة والسيولة المحلية من أدوات السياسة النقدية وعليه فان ميزان المدفوعات يتأثر بالسياسة التجارية ويؤثر بشكل مباشر على السيولة المحلية، وهذا ما يبرز الترابط بين السياسة النقدية والتجارية في التأثير على التضخم المحلي.

أما بالنسبة لسعر الصرف فهو يتأثر بعوامل متعددة، ويعتبر التضخم المستورد من أهم هذه العوامل وذلك بتأثيره على الصادرات والواردات و على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على سعر الصرف، حيث يؤدي التضخم المستورد على زيادة الطلب على العملة الأجنبية لدفع ثمن

الواردات مما يضعف سعر صرف العملة المحلية و يبقى أثر التضخم المستورد على المدى البعيد مرتبطا على درجة اعتماد الدول على الواردات واستجابة العرض والطلب للتغيرات في الأسعار الا أن حساسية الكميات المطلوبة والمعروضة واستجابتها للتغيرات في الأسعار تلعب دور كبير في تحديد حجم تأثير التضخم المستورد على سعر الصرف.

الفصل الثالث:

الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد في الجزائر

تمهيد:

بعد تناولنا لمختلف الادبيات المتعلقة بالتضخم والتضخم المستورد، وكذا تقييم الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد على متغيرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية في الفصل الثاني.

يهدف الفصل الثالث الى تسليط الضوء على الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة 1999 الى غاية سنة 2023، حيث استهدفنا من خلال هذا الفصل إعطاء صورة تحليلية لأثر التضخم المستورد على مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء كانت الداخلية على النمو الاقتصادي، القدرة الشرائية والبطالة أو الخارجية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وسعر الصرف، خلال الفترة (1990_2023) معتمدين على تحليل البيانات والاحصائيات الخاصة بها، من خلال تحليل تطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

وكذا دراسة التضخم المستورد وعلاقته بمختلف هذه المتغيرات، ولكن هذا بعد تحليلنا لتطور التضخم المحلي خلال فترة الدراسة وكذا تحليل تطور التضخم المستورد وإبراز علاقته بالتضخم العالمي.

كما تناولنا في الاخير السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم المستورد في الجزائر.

وبناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالمتغيرات الداخلية
المبحث الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالمتغيرات الخارجية
المبحث الثالث: السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم المستورد في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالمتغيرات الداخلية في الجزائر للفترة 1990_2023

الهدف من هذا المبحث هو التطرق الى واقع المتغيرات الداخلية خلال الفترة1990_2023، وذلك من خلال تحليل تطور التضخم المحلي والتضخم المستورد في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذا تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، وأيضا تحليل تطور القدرة الشرائية المواطن الجزائري وتحليل تطور معدل البطالة، ومن جهة أخرى دراسة وتحليل التضخم المستورد وعلاقته بهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالنمو في الجزائر للفترة 1990_2023

قبل التطرق الى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة تأثير التضخم المستورد وعلاقته به يجب التطرق الى تحليل كل من التضخم المحلي وكذا تحليل تطور التضخم المستورد خلال فترة الدراسة وأخيرا تحليل تطور النمو الاقتصادي الجزائري على النحو التالي:

أولا: تحليل تطور التضخم الجزائري للفترة 1990_2023:

الجدول رقم01: تطور التضخم الجزائري للفترة 1990_2023.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم المحلي	16,7	25,9	31,7	20,5	29,00	29,8	18,7	5,7	5,00
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التصخم المحلي	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التصخم المحلي	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
التصخم المحلي	5,6	4,3	2	2,4	7,23	9,27	7,84		

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

_ بنك الجزائر، (سبتمبر 2023)، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصفحة، 50.

_ بنك الجزائر، (جوان 2024)، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصفحة 32.

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم:01 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم01: تطور التضخم الجزائري للفترة 1990_2023.

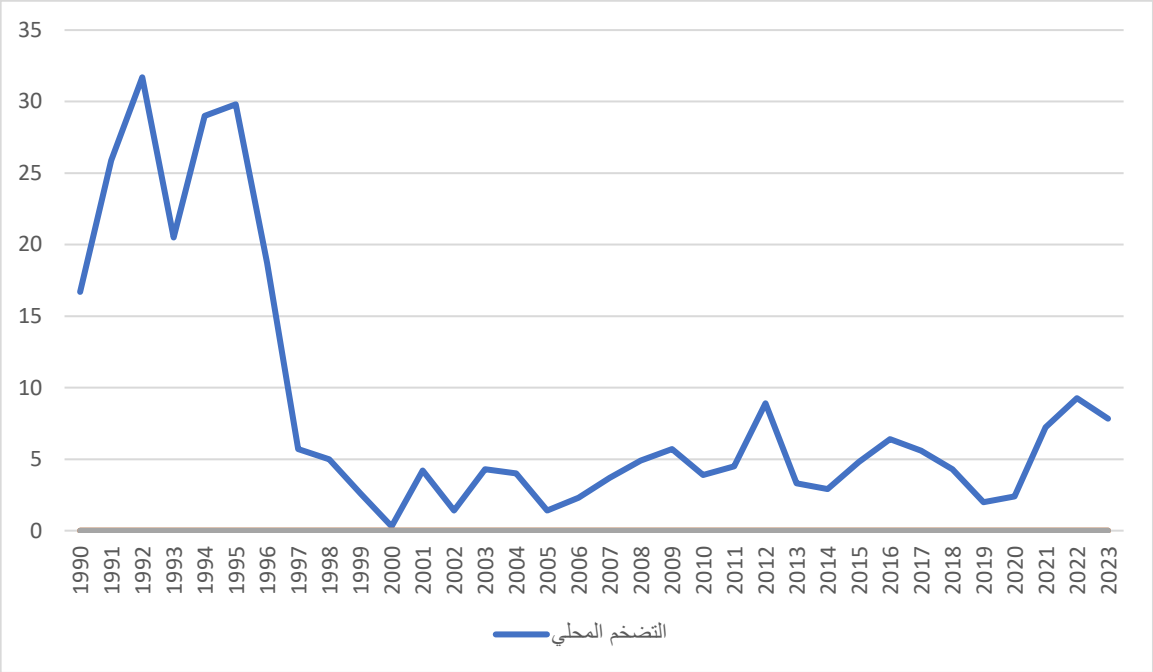

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم:01

عرف معدل التضخم منذ سنة 1990 معدلات مرتفعة حيث كان بمعدل 16,5% وواصل في الارتفاع الى أن بلغ معدل29,8% في سنة 1995، وبلغ اقصى حد له سنة 1992 مسجلا نسبة 31,7% ،نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة، والمتمثلة أساسا في البرامج الثلاثية لأجل بعث الاستقرار الاقتصادي، في الفترة 89_94 ، ثم برنامج التصحيح الهيكلي 95_98 من خلال تنفيذ برامج الاستقرار وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب ، وكذا الفترة 88_91 والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسع والخدمات وأسعار الفائدة ، حيث ساهمت هذه الإصلاحات من خلال الضغط على الطلب الداخلي الى ارتفاع معدلات التضخم في الفترة 1994_1995، كما عرف أيضا ارتفاع نسبي حيث تجاوز 29,77% نتيجة لتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,7% سنة 1994[1]

اما خلال الفترة 1996_2000 فشهدت انخفاضا وصلت الى أدنى نسبة لها 0,33% سنة 2000 ويرجع ذلك الى إدارة الحكومة في مواجهة التضخم، إضافة الى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازني،[2] وتبني سياسة ميزانية صارمة ، حيث أصبحت الميزانية العامة تساهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي تحققه ابتداء من سنتي 1998 و 1999 الا ان هذه النسبة لم تدم طويلا ففي سنة 2001 عاد الى

[1] بلقاضي بلقاسم، **التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 2، 2013، ص 54.

[2] بن عربية وعيبود قادة، مرجع سبق ذكره، ص 265.266

الارتفاع حيث بلغ 4,2% ذلك نتيجة لضخ كتلة نقدية معتبرة في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000_2004 وارتفاع الأجور لينخفض سنة 2004 بنسبة 4% وهذا بسبب الفائض الكبير في السيولة المتواجدة لدى البنوك لكن هذه السياسة كانت لها اثر في سنتي 2005_2006 حيث انخفض التضخم الى 1,4% و 2,3% على التوالي لكن ما لبث ان تستقر الأسعار حتى ارتفعت سنة 2007 ليصل معدل التضخم 3,7 % وسنتي 2008 و 2009 ب 4,9% و5,7% على التوالي وذلك راجع الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الزراعية منها نظير انخفاض الإنتاج الفلاحي في هذا العام وبسبب ارتفاع السلع المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية بسبب الازمة المالية العالمية ، إضافة الى ارتفاع كتلة الأجور والرواتب باثر رجعي دون ان يكون لها مقابل التي أدت الى ارتفاع الطلب العائلي التي يقابها عجز في الإنتاجية وهذا الى غاية سنة 2011 بسبب ارتفاع المستوى العالمي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، بينما في سنة 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم الى 3,3% و 2,9% على التوالي وهذا راجع الى السياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة الجزائرية وتخفيض الانفاق الحكومي وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي ناما سنتي 2015 و2016 ارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل الى 4,8% و 6,4% على التوالي نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات كما ساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية ،كما انخفض التضخم وسط تفشي جائحة كورونا حيث بلغ سنة 2019 بمعدل 2%مقارنة بسنة 2018 الذي بلغ 4,3%.

في الفترة 2020_2023 نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2020 سجل معدل 2,4% جراء أثار مستويات العرض والطلب وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، ليعود للارتفاع في سنتي 2021،2022 بمعدلات 7,23% و9,27% على التوالي، ثم لينخفض نوعا ما في سنة 2023 بمعدل 7,84% مع انخفاض في التضخم العالمي الى 6,2% بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة للسيطرة عليه.[1]

ثانيا: تحليل تطور التضخم المستورد للفترة 1990_2023:

لتحليل تطور التضخم المستورد خلال فترة الدراسة، قمنا بحسابه من خلال بيانات تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، وتطور الواردات الجزائرية والوحدة مليار دولار وكذا بيانات تطور معدل التضخم العالمي خلال فترة الدراسة.

[1] _ بنك الجزائر، (سبتمبر 2023)، **التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الصفحة، 50.

_ بنك الجزائر، (جوان 2024)، **التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الصفحة 32.

الجدول رقم02: تطور التضخم المستورد للفترة 1990_2023

السنة	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	التضخم العالمي	التضخم المستورد
1990	9,77	61.840	8,24	1,29
1991	7,77	46.648	8,97	1,49
1992	8,3	49.136	7,56	1,28
1993	7,99	50.950	7,51	1,18
1994	9,15	42.430	10,25	2,21
1995	10,1	42.078	9,07	2,18
1996	9,09	46.943	6,68	1,29
1997	8,13	48.203	5,55	0,93
1998	8,63	48,641	5,19	0,92
1999	8,96	54,792	3,04	0,49
2000	9,35	54,709	3,56	0,6
2001	9,48	56,759	3,92	0,65
2002	12,011	67,864	2,91	0,51
2003	13,322	85,332	3,02	0,47
2004	17.950	103,081	3,38	0,58
2005	19,95	117,027	4,11	0,7
2006	20,68	134,815	4,27	0,65
2007	26,35	171	4,83	0,74
2008	37,993	137,234	8,95	2,47
2009	37,402	161,196	2,93	0,67
2010	38,885	200,242	3,29	0,63
2011	46,927	210,514	4,84	1,08
2012	50,569	209,722	3,71	0,89
2013	54,987	213,946	2,61	0,67
2014	59,67	166,46	2,35	0,84
2015	52,649	159,951	1,39	0,45
2016	49,437	170,055	1,49	0,43
2017	48,981	174,9	2,23	0,62
2018	48,573	171,557	2,46	0,7
2019	44,63	144,982	2,2	0,67
2020	35,547	144,112	1,9	0,47
2021	37,466	149,588	4,7	1,17
2022	38,868	154,943	8,9	2,32
2023	42.962	161,295	6,2	1,65

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على كل من:

_ بيانات بنك الجزائر www. bank_of_algeria.dz

_ بيانات البنك الدولي # https://databank.org/world_development_indicators

_ بيانات ديوان الاحصائيات www. statista.com

_ بنك الجزائر، (سبتمبر 2023)، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 02 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم02: تطور التضخم المستورد للفترة 1990_2023

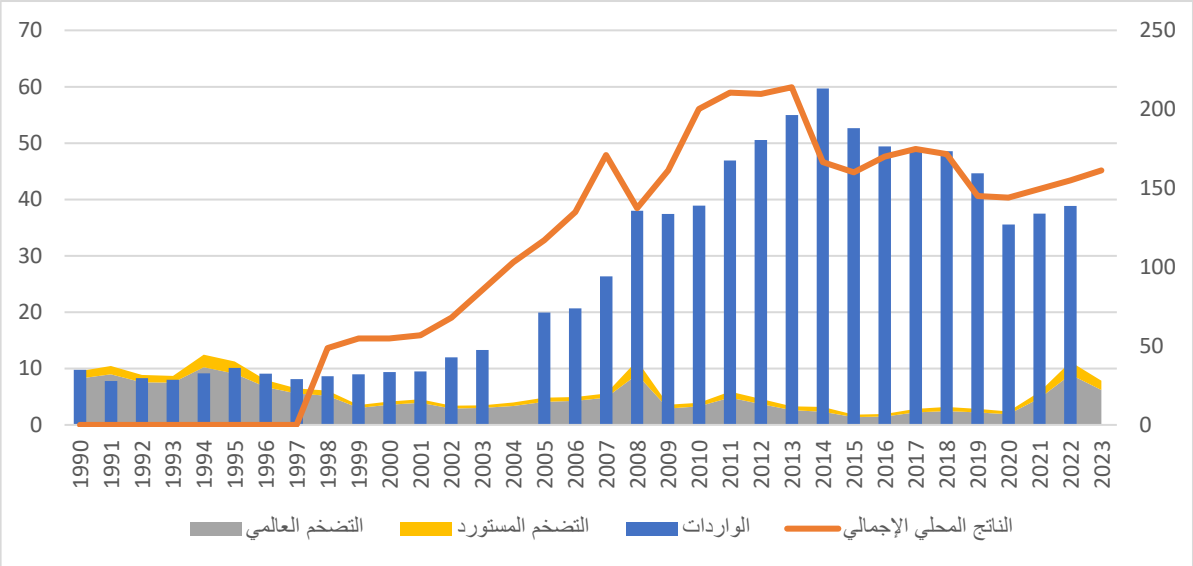

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02

حيث تم حساب التضخم المستورد بالعلاقة التالية:

التضخم المستورد= قيمة الواردات/قيمة الناتج المحلي الاجمالي× معدل التضخم العالمي

ان ارتباط الجزائر بالعالم الخارجي لا يمكن للجزائر أدى بها الى التأثر بالضغوط التضخمية العالمية خصوصا وان اغلب معاملاتها مع البلدان الرأسمالية، فمن خلا الجدول رقم 02 نلاحظ ان معدل التضخم المستورد في الجزائر متذبذب خلال طول فترة الدراسة ففي بعض الأحيان عرف معدلات مرتفع وفي أحيان أخرى عرف معدلات منخفضة، اذ انه عرف ارتفاعا خلال السنوات الخمسة الأولى وقد بلغ اقصى حد له في هذه الفترة في سنة 1994 بنسبة 2,21% لينخفض بعدها في الفترة 1996 لكنه بقي مرتفع وهذا لعدة أسباب منها تخفيض العملة الوطنية مما أدى الى تزايد معدلات التضخم وارتفاع قيمة الواردات التي عرفت قفزة نوعية ابتداء من سنة 1998 الى غاية نهاية فترة الدراسة الا انه سجل انخفاضا ملموسا في سنة 1999 بنسبة قدرت ب 0,49% وصولا لأدنى مستوى عام 2003 بنسبة 0,47% ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي الى التحكم في الكتلة النقدية وارتفاع عوائد المحروقات.

في سنة 2003 قدر التضخم العالمي ب 3,02% والتضخم المستورد 0.47% ليرتفع هذا الأخير في سنة 2004 الى 0,58%بسبب ارتفاع التضخم العالمي الى 3,38% كما عرفت أسعار النفط تحسنا مما جعل الإيرادات الجزائرية ترتفع بدورها اذ زادت من فاتورة الاستيراد فارتفع التضخم المستورد الى 0,7% سنة 2005 مع ارتفاع التضخم العالمي بدوره أيضا الى 4,11 وفي سنة 2008 سجل التضخم المستورد اعلى نسبة له بمعدل 2,47%والتضخم العالمي 8,95% تزامنا مع الازمة المالية العالمية، فالتضخم المستورد يرتفع كلما ارتفع التضخم العالمي وكذلك التضخم المحلي.

ثم شهد التضخم المستورد تراجعا مقبولا خلال الفترة 2013_2016 بسبب تداعيات الازمة العالمية ،في حين كان مرتفع سنة 2011 بمعدل1,08% مع ارتفاع التضخم العالمي الي 4,8 %،ثم اخذ بالتراجع الى ان وصل الى 0,45 % و 0,43% سنتي 2015 و 2016 مع تسجيل التضخم العلمي معدل 1,39% و 1,49% مع انخفاض حجم الواردات في هذه الفترة على التوالي ليعاود الارتفاع في سنتي 2017 و 2018 بمعدل 0,62% و 0,70% وهذا أيضا مع ارتفاع معدل التضخم العالمي بمعدل 2,23% و 2,46% مما يبرز اثر التضخم العالمي في التضخم المستورد بعد سنة 2018 عرف التضخم المستورد ثباتا نسبيا بسبب اتباع الجزائر لسياسة تقشفية، والالتزام بضبط أكثر لعمليات الاستيراد والعمل على تنويع الصادرات لكن بعد تراجع أسعار النفط حيث سجل انخفاضا سنة 2020 بنسبة 0,45% الا انه في السنوات المتبقية 2021_2023 شهد التضخم المستورد ارتفاعا وهذا جراء سلسلة الصدمات الخارجية التي اثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام و الاقتصاد الجزائري بشكل خاص فبعد ان بدا العالم في التعافي من جائحة كوفيد_19 وانحسرت في العديد من البلدان اندلعت ازمة جديدة من خلال النزاع الروسي الاوكراني، مما أدى الى اضطرابات في أسواق المواد الغذائية و الطاقوية ونتيجة لذلك تباطئ النشاط الاقتصادي العالمي وارتفع كل من التضخم المستورد والتضخم العالمي.

ثالثا: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالنمو في الجزائر للفترة 1990_2023

لأجل تحليل التضخم المستورد وعلاقته بالنمو، وهذا من خلال تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وفق الجدول ادناه:

1_تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990_2023

الجدول رقم03: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990_2023 الوحدة مليار دولار

السنوات	معدل النمو	السنوات	معدل النمو
1990	0,8	2007	3,4
1991	−1,2	2008	2،4
1992	1,6	2009	1,6
1993	−2,2	2010	3,6
1994	0,2	2011	2,9
1995	3,8	2012	3,4
1996	3,7	2013	2,8
1997	1,1	2014	3,8
1998	5,1	2015	3,7
1999	3,2	2016	3,2
2000	3,8	2017	1,3
2001	3	2018	0,7
2002	5,6	2019	0,9
2003	7,2	2020	−0,6
2004	4,3	2021	3,8
2005	5,9	2022	3,6
2006	1,7	2023	4,1

المصدر حوصلة إحصائية 1962_2020، الديوان الوطني للإحصائيات، الصفحة 297.

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 03 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:03 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990_2023

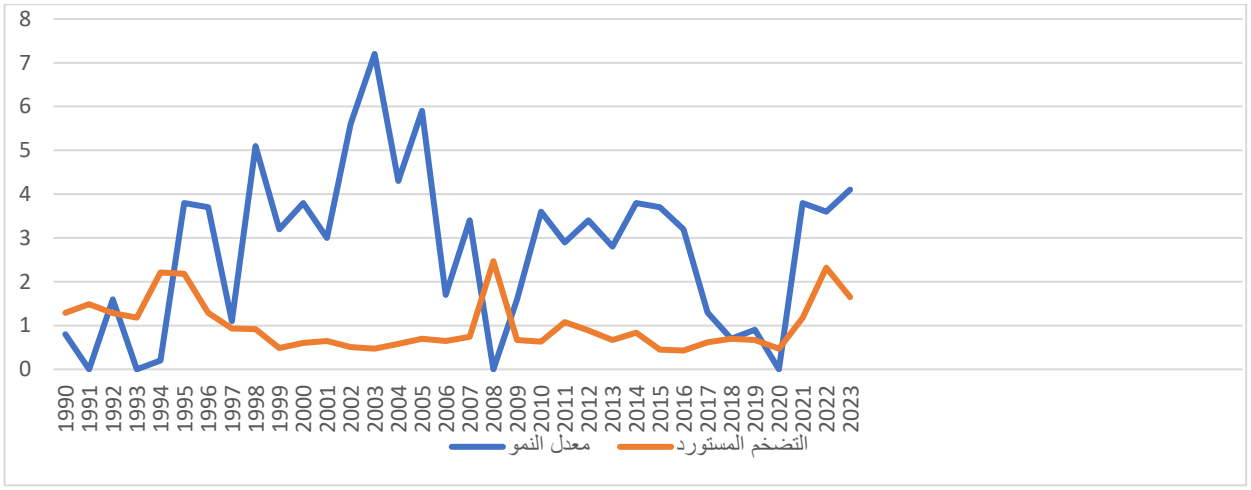

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول 02 والجدول رقم 03

عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا شديدا خلال الفترة 1990 _1994 نتيجة التحولات الاقتصادية الاتي تبنتها الجزائر في هذه الفترة ونتيجة تكلفة تبني البرامج حالت دون دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر في هذه الفترة بالإضافة الى أزمة البترول عام 1994 لكنه عرف بعدها نموا معتبرا سنة 1995 حيث انتقل من 0,2% سنة 1994 الى 3,8 %سنة 1995.

من خلال الجدول رقم 03 نجد ان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرف انخفاضا بين سنتي 2000 و 2001 حيث بلغ على التوالي 3,8 و 3 بالمئة على التوالي الى أنه اتجه الى الارتفاع في السنتين المقبلتين 2002 و 2003 أي بلغ 5,6 و 7,2 بالمئة على التوالي وهذا تماشيا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء من اجل انشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر، ثم انتقل بعدها النمو الاقتصادي في الجزائر الى تذبذبات منذ سنة 2004 الى غاية 2007 وذلك بتأثره بالصدمات الخارجية على الاقتصاد ثم سجل انخفاض ملحوظ سنة 2009 اين واجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية كبيرة نجمت عن اشتداد الازمة المالية الدولية والازمة الاقتصادية العالمية، لكن كانت درجة قدرة الاقتصاد على مقاومة هذه الصدمة الخارجية جد معتبرة ، وما يشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية ابتداء من سنة 2010 وتحسن اطار الاستقرار النقدي والمالي حيث ارتفع معدل النمو من 1,6 % في 2009 الى 3,6 % سنة 2016، وواصل معدل النمو في المحافظة على استقراره نوعا ما في الفترة ما بين 2010 الى 2017، أما في سنة 2018 فقد انخفض النمو الاقتصادي الى 0,7 % وهذا راجع للانكماش القوي في انتاج قطاع المحروقات حيث كانت مساهمته في النمو الإجمالي سالبة بنسبة –91,0 % مما أضعف في نمو النشاط الكلي كما اثر هذا الأداء على معدل النمو الاقتصادي في سنة 2019 بمعدل 1 بالمئة.[1]

[1] _ بنك الجزائر، **(ديسمبر 2019)، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، صفحة 19،20.

_ بنك الجزائر، **(ديسمبر 2020)، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، صفحة 35.

_ بنك الجزائر، **(ديسمبر 2022)، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، صفحة 21.

أما في سنة 2020 فقد شهد النشاط الاقتصادي تراجع غير مسبوق حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي −0,6 % بسبب تداعيات الوضعية الصحية على الاقتصاد الوطني.

بعد الركود الكبير سنة 2020 في سياق جائحة كوفيد 19 العالمية سجل النشاط الاقتصادي في الجزائر معدلات نمو ملحوظة في السنوات 2021 و 2022 و 2023 على التوالي بنسب تراوحت بين 3,8 %و 3,6% و 4,1% .وتدل هذه المعدلات على التعافي السريع الذي شهده الاقتصاد الجزائري خاصة وان معدل النمو الحقيقي سنة 2023 هو 4,1% وهو الاعلى في كامل الفترة الممتدة من 2015_2023 ويعود هذا التسارع في وتيرة النمو الاقتصادي الى حد كبير الى قطاع الصناعات الاستخراجية الذي سجل نموا حقيقيا قدره 4,8% سنة 2023 مقارنة بانكماش النشاط بنسبة 5,1% في السنة السابقة وكذا تسجيل قطاع البناء والذي يحتل المرتبة الثانية معدلات نمو إجابيه بلغت 3,7% سنة 2023 مقابل 4% سنة 2022. [1]

2_تحليل التضخم المستورد وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

خلال الفترة 1990_2000 تحولت الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق متبنية مجموعة من برامج التعديل الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في هذه الفترة مما وبحكم اعتماد الجزائر على الاستيراد بشكل كبير لتلبية الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية كما ان عدم استقرار الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار السلع الأساسية المستوردة خاصة السلع الاستهلاكية لعب دورا في تضخيم التضخم المستورد الذي اثر سلبا على النمو الاقتصادي ناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، اين سجل النمو الاقتصادي نسب سلبية سنوات 1991،1993 و سنة 1994 حيث سادت حالة من عدم اليقين الاقتصادي والاستثمار المتدني لم تساعد على تحقيق نمو مستدام الا أننا نلاحظ انخفاض التضخم المستورد سنة 1995 الى 1999 بينما الناتج المحلي الإجمالي واصل الارتفاع حيث بلغ سنة 1998 نسبة 5,1 % ويرجع هذا التحسن في أسعار البترول وتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والاستثمار في بعض الصناعات (الغذائية والبلاستيكية...)

أما خلال الفترة 2000_2006 تراجع التضخم المستورد بينما الناتج الإجمالي ببقي محافظا على نفس الاتجاه حيث بلغ سنة 2003 حوالي 7,2%، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول وتحسن مناخ الاستثمار وكذا تحسن الاداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات ليعود التضخم المستورد للارتفاع سنة 2008 بسبب التهاب الأسعار نتيجة الازمة العالمية، وفي سنة 2009 عرف التضخم المستورد انخفاض معتبر بالنصف تقريبا كما هو الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بسبب مخلفات وتداعيات الازمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول وانخفاض أسعاره بمعدل 2,4% و1,6% سنتي 2008 و2009 على التوالي.

[1] _بنك الجزائر، **(ديسمبر 2024)، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، صفحة 5.

وفي الفترة 2010_2016 شهد التضخم المستورد انخفاضا واضحا ما عدى سنة 2011 وهذا يعود الى زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة خارج المحروقات، أما الفترة بين 2017_2023 نلاحظ استقرار في التضخم المستورد بينما الناتج المحلي الإجمالي عرف انخفاضا واضحا، حيث بلغ سنة 2019 معدل 1 % ليسجل نسبة سالبة سنة 2020 نتيجة قلة الطلب العالمي على المحروقات وتراجع الإنتاج بسبب جائحة كورونا لينتعش النمو الاقتصادي خلال السنوات سنة 2021،2022،2023 بمعدلات 3,8، 3,6% و4,1% على التوالي فبالرغم من نمو معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات وبداية التعافي الا أن الأسعار العالمية خاصة أسعار المواد الاستهلاكية والصناعية بقيت مرتفعة، وبالتالي ارتفاع التضخم المستورد سنة 2021 مما قلل من المكاسب المحتملة للنمو

وفي سنة 2022 تفاقم التضخم بسبب الازمة الاكرانية مما أدى الى صدمة كبيرة في أسواق الطاقة والغذاء مما شكل التضخم المستورد في هذه السنة عبئا كبيرا على النمو الاقتصاد، في حين سنة 2023 تباطؤ نسبي مقارنة بسنة 2022 مما أدى الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 3,6% في سنة 2022 الى 4,1% في سنة 2023.

ان التضخم المستورد له أثر سلبي في معظم فترات الدراسة من خلال زيادة تكاليف الإنتاج، على الرغم من الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وكذا الاداءات القوية للنمو الاقتصادي وتبني الجزائر لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، لكن الاعتماد المستمر على الواردات أبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية والتضخم المستورد الذي قلل من المكاسب المحتملة للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 2023_1990:

لأجل تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالقدرة الشرائية نستعين بتطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة وتطور التضخم المستورد وفق بيانات الجدول ادناه.

1_تحليل تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 1990_2023:

الجدول رقم 04: يبين تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 1990_2023.

السنوات	CPI	التضخم المستورد	السنوات	CPI	التضخم المستورد
1990	18,16	1,29	2007	86,80	0,74
1991	19,54	1,49	2008	91,01	2,47
1992	25,72	1,28	2009	96,24	0,67
1993	31,01	1,18	2010	100	0,63
1994	40,01	2,21	2011	104,52	1,08
1995	51,93	2,18	2012	113,82	0,89
1996	61,63	1,29	2013	117,52	0,67
1997	65,16	0,93	2014	120,95	0,84
1998	68,39	0,92	2015	126,74	0,45
1999	70,20	0,49	2016	134,84	0,43
2000	70,44	0,60	2017	142,38	0,62
2001	73,41	0,65	2018	148,46	0,70
2002	74,46	0,51	2019	151,36	0,67
2003	77,63	0,47	2020	155,02	0,47
2004	80,71	0,58	2021	166,22	1,17
2005	81,83	0,70	2022	181,62	2,32
2006	83,72	0,74	2023	198,55	1,65

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الموقع الرسمي للبنك الدولي

https://databank.org/world_development_indicators #

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 04 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم 04: يبين تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري للفترة 1990_2023

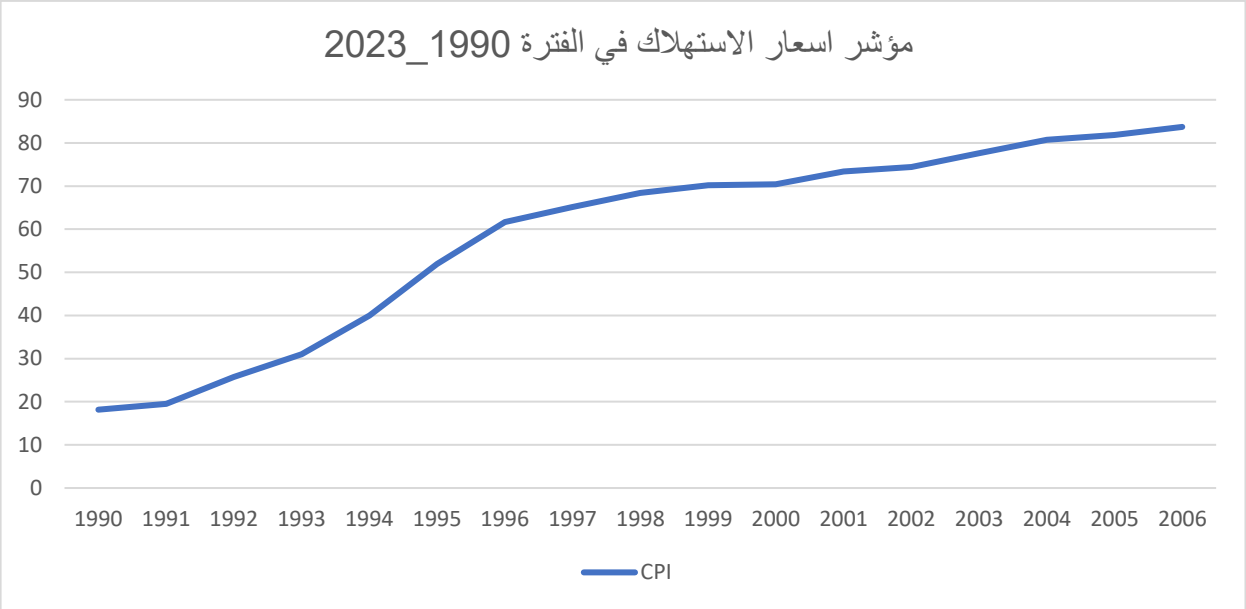

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم04.

في فترة التسعينات شهدت أعلى نسبة في معدلات النمو السنوي للاستهلاك وهي الفترة التي سجلت اعلى معدلات التضخم نتيجة تحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم عن الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع حيث نلاحظ ان للقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري اغلب قيمها المسجلة سالبة وذلك أيضا بسبب انعكاسات نمو الكتلة النقدية بسبب الاستعداد الائتماني وتخفيض قيمة الدينا بنسبة 40% سنة 1994 أثر على القوة الشرائية للنقود

في أواخر التسعينات تحسنت القدرة الشرائية تحسنا حقيقيا وذلك بسبب رفع الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999 وكذلك انخفاض وتيرة نمو الأسعار الى معدل اقل من 2% سنويا، وقد نجم عن هذا التحسن ارتفاع قوي في الاستهلاك بنسبة ازيد م 5,4% سنويا. [1]

كما تحسنت في الفترة 2000_2010 لتسجل اعلى قيمة لها سنة 2003 بمعدل 5,84% بسبب إدارة الحكومة في التحكم في ارتفاع الأسعار من خلال محاربة كل مظاهر الاحتكار والمضاربة، اما في سنة 2008 فبالرغم من التعديلات الكبيرة في شبكة الأجور وزيادة مرتبات الموظفين الا انه تم تسجيل نسبة 0,74% لأنها تأكلت بسبب ارتفاع معدل التضخم لنفس السنة ،اما الفترة 2010_2016 استقرت بين معدل 0,75%و 1,1% لاستقرار المستوى العام للأسعار، اما السنوات المتبقية عرفت قيم سالبة اكبها سنة 2020 المقدرة ب -6,83% بسبب مواصلة تدهور قيمة الدينار الجزائري ما يزيد من تكاليف فاتورة الواردات من

[1] ايمان بن زروق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان **التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، جامعة باتنة 1، 2020_2021. ص.112.

جهة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية من جهة أخرى [1]

2_تحليل التضخم المستورد وعلاقته بالقدرة الشرائية:

بعد تحليلنا لتطور التضخم المحلي والتضخم المستورد وكذا تحليل تطور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري نتوصل الى كيفية تأثير التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من خلال كمية استهلاكه للسلع والخدمات خلال فترة الدراسة

في الفترة 1990_2000 التي عرفت تطورات هامة في القوانين الخاصة بتنظيم علاقات العمل نتيجة الانتقال الى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التعديل الهيكلي مما انجر عليها إصلاحات على مستوى الأجور تزامنا مع ارتفاع البترول وبغية تحسين المستوى المعيشي للجزائريين ،مما انجر عن هذه الزيادة في الرواتب والأجور في زيادة وتحدين المداخيل خاصة للطبقة الهشة والمتوسطة وبالتالي تحسن القدرة الشرائية، كما تعتبر الزيادات في المرتبات والأجور العامل الرئيسي في تغذية المستوى العام للأسعار بشكل متسارع وهذا في المراحل المتعددة للتعديلات والزيادات في الأجور حيث في سنة 1994 تم رفع الأجور في القطاع العام والخاص وكذلك في سنة 1995 بنسبة 5% لترتفع الكتلة الاجرية في الجزائر بين سنة 1995 وسنة 2004 مرتفعة بنسبة تقدر بـ 9,1% ثم تلتها تعديلا في شبكة الأجور سنة 2008 وسنة 2012 مما زاد في دخول الافراد وتحسن القدرة الشرائية، كما تلتها تعديلات في سنوات 2022 و 2023

واستمر الاستهلاك في الارتفاع في باقي فترات الدراسة بصورة واضحة.

وبالتالي فانه كلما زادت الأجور زادت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، في حين كان التضخم المستورد من أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبحكم ارتباط الجزائر بالخارج في معظم وارداتها خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية، فان حركة أسعارها المحلية كانت مرتبطة بالأسعار الأجنبية مما ساهم في نقل التضخم المستورد الى التضخم المحلي فكلما زاد المستوى العام للأسعار انخفضت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري والامر ذاته إذا زاد التضخم المستورد تنخفض القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

[1] ربيعة بن عربية، قادة عبودة، مرجع سابق، ص،266.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل التضخم المستورد وعلاقته بالبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023

ولأجل تحليل التضخم المستورد وعلاقته بالبطالة في الجزائر سنقوم بتحليل تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وتحليل التضخم المستورد وإبراز علاقته بالبطالة في الجزائر.

1_ تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023

الجدول رقم05: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1990	19,7	2007	13,79
1991	20,6	2008	11,33
1992	24,38	2009	10,16
1993	26,23	2010	9,96
1994	27,74	2011	9,96
1995	31,84	2012	10,97
1996	28,32	2013	9,82
1997	25,43	2014	10,21
1998	26,86	2015	11,2
1999	28,55	2016	10,2
2000	29,77	2017	12
2001	27,30	2018	12,15
2002	25,90	2019	12,29
2003	23,72	2020	14,04
2004	17,65	2021	13,61
2005	15,27	2022	12,44
2006	12,27	2023	11,81

المصدر:

_ بيانات ديوان الاحصائيات www. statista.com

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 05 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:05 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2023

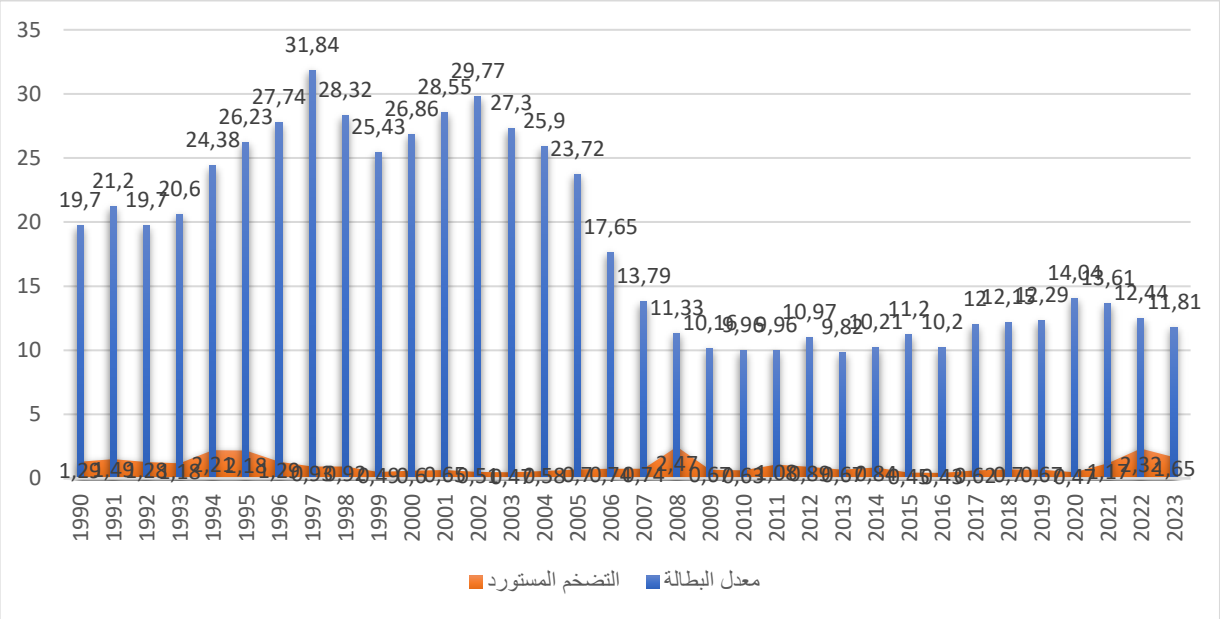

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول05

عرف معدل البطالة خلال فترة الدراسة تذبذب كبير الا اننا يمكن أن نميز مرحلتين هامتين فمن خلال الجدول نجد انه منذ سنة 1990 وحتي سنة 2003 كان تطور معدل البطالة في اتجاه تصاعدي حيث كان معدل البطالة في سنة 1990 يقدر بـ 19,6% وواصل في الارتفاع الى غاية بداية من سنة 2002 بمعدل 25,9% وهذا لعدة أسباب بدء من الازمة النفطية لسنة 1986، وما صحبها من إصلاحات اقتصادية وتحول من النظام المركزي المسير الى اقتصاد السوق وخوصصة العديد من المؤسسات وما صاحبه من تسريح للعمال نتيجة تطبيق التعديل الهيكلي سنة 1994 ، كما ان صندوق النقد الدولي فرض العديد من الشروط من بينها تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة وكذا فرض رقابة على توسيع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي، بالضافة الى الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار وكذا تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، كما فرض التقليص من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

ان تخفيض النفقات العامة كان له اثر كبير على معدلاته البطالة وعلى خلق فرص الشغل في الجزائر بعدها بدأت معدلات البطالة في التراجع عكس سنوات التسعينات من القرن الماضي ،وهذا راجع الى تطبيق السياسات التوسعية بداية من سنة 2003 ،مما أدى الى انتعاش سوق العمل في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحقيق إيرادات عالية ساهمت الى حد كبير في في ارتفاع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج الى يد عاملة كثيفة ، كما ساهمت هذه المشاريع في خلق فرص العمل ،مما ساعد على نمو عدد السكان النشطين تطورا ملحوظا حيث كان عددهم 8,850 مليون

نسمة سنة 2000 ثم انتقل الى 10,544,000 مليون نسمة سنة 2009 مما دفع الى انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل التشغيل من 29,77 سنة 2000 الى 10,16 سنة 2009 [1]،لكن بالرغم من هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفع وهذا راجع الى عدة أسباب منها طول المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خصخصة المؤسسات ونقص الاستثمارات ، وعدم تشجيع الاستثمار الخاص وعدم توفر مناخ استثماري جذاب لاستقطاب المستثمر الأجنبي، الا ان الانخفاض في معدا البطالة لم يدم طويلا حيث عاودت الارتفاع سنة 2015 بمعدل 11,2% بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع قيمة العملة مما أدى بالحكومة الى تجميد التوظيف

في الفترة المتبقية من 2017_2023 كانت مرتفعة لكنها مستقرة حيث كان معدل البطالة يدور حول 12% الا ان التضخم المستورد سجل ارتفاعا في الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة وفي المقابل تباطؤ معدل البطالة وهذا بسبب الاغلاق الاقتصادي في حين نلاحظ معدلات اقل منذ سنة 2021 بسبب انفراج الازمة الصحية العالمية وكذا برامج دعم النمو والاستقرار السياسي.

2_تحليل التضخم المستورد وعلاقته بالبطالة في الفترة 1990_2023

عرفت معدلا البطالة ارتفاعا كبيرا بسبب الازمات الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر من بداية فترة الدراسة وأيضا التضخم المستورد كان مرتفعا خاصة في فترات الازمات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم ففي الفتر 1990 الى غاية 1996 كان كل من معدل البطالة والتضخم المستورد مرتفعان معا حيث كانا في اتجاه واحد ثم بعد سنة 2000 انخفضت معدلات البطالة ومعها انخفض التضخم المستورد

من خلال ملاحظتنا لمعدلات التضخم المستورد خلال الفترة الأولى من الدراسة نجد أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة ارتفع التضخم وبالتالي هناك علاقة طردية بينهما.

الا أنه في سنة 2008 انخفض معدل البطالة الى 11,33 عما كان في سنة 2007، حيث كان 13,79% وهذا بالرغم من ارتفاع التضخم المستورد من 0,74 في سنة 2007 الى 2,47 في سنة 2008، حيث شهدت الجزائر تضخما مستوردا مدفوعا بارتفاع أسعار السلع العالمية التي تستوردها الجزائر بينما حافظت على معدلات بطالة منخفضة ومستقرة نسبيا بفضل الإيرادات النفطية الضخمة التي مكنت الحكومة من الاستثمار في البنية التحتية وخلق فرص العمل.

وأيضا في سنة 2022 انخفض معدل البطالة الى12,44 بعد أن كان 13,61 سنة 2021، في حين التضخم المستورد ارتفع الى 2,32 بعد ان كان 1,17 % في سنة 2021، وهذا راجع الى ارتفاع السلع الأساسية والطاقوية عالميا، لكن مع انخفاض معدلات البطالة، وهذا راجع الى برامج الدعم الحكومي مثل منحة البطالة وانتعاش النشاط الاقتصادي مدعوما بإيرادات النفط واستمرار الدولة في دعم التشغيل

[1] بوعلام مولاي، محمد سفير، **أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970_2015**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،2018، العدد 08، ص.268.

وعليه ومن خلال هذه العلاقة التي شهدتها الجزائر في هاتين الفترتين 2008 و2022 بين ارتفاع التضخم المستورد وانخفاض البطالة، يمكن تفسيرها بكون الاقتصاد الجزائري يتأثر بأسعار السلع الأساسية وأسعار المحروقات العالمية مما ينتج عنه تضخم مستورد في حين تسمح تلك العائدات النفطية من تمويل برامج تعمل على استقرار سوق العمل أو تخفيض معدلات البطالة.

المبحث الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالمتغيرات الخارجية في الجزائر للفترة 2000_2023

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى واقع المتغيرات الخارجية خلال الفترة 1990_2023 وذلك من خلال تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر وتسليط الضوء على تطور التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، وكذا تحليل تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في هذه الفترة.

المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالميزان التجاري في الجزائر للفترة من 1990الى 2023

1_ تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1990 الى 2023:

الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن موازين الدول الأخرى الا أنه يعكس الوضع الاقتصادي الخاص بالجزائر ويبين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الإستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الوطني، وعليه سنحاول تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنوات الدراسة للفترة من 1990 الى 2023.

الجدول رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

الوحدة مليار دولار

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية%
1990	9,77	12,88	3,11	131.83
1991	7,77	12,44	4,67	160.10
1992	8,3	11,51	3,21	138.67
1993	7,99	10,41	2,42	130 .28
1994	9,15	8,89	-0,260	97.15
1995	10,1	10,26	0,16	101.58
1996	9,09	13,22	4,31	145.43
1997	8,13	13,82	5,69	169.98
1998	8,63	10,14	1,51	117.49
1999	8,96	12,32	3,36	137.50
2000	9,35	21,65	12,3	231.55
2001	9,48	19,09	9,61	201.37
2002	12,01	18,72	6,708	155.84
2003	13,32	24,47	11,14	183.64
2004	17.950	32,22	14,27	179.49
2005	19,95	46,33	26,48	232.23
2006	20,68	54,74	34,06	264.70
2007	26,35	60,59	34,24	229.94
2008	37,99	78,59	40,57	206.85
2009	37,4	45,17	7,784	120.81
2010	38,89	57,09	18,21	146.81
2011	46,93	72,89	25,96	155.32
2012	50,57	71,74	20,17	141.85
2013	54,99	64,87	9,88	117.96
2014	59,67	60,13	0,459	100.76
2015	52,65	34,57	-18,083	65.65
2016	49,44	29,31	-20,128	59.28
2017	48,98	34,57	-14,412	70.57
2018	48,57	41,15	-7,427	84.70
2019	44,63	35,32	-9,309	79.14
2020	35,55	21,93	-13,615	61.69
2021	37,47	38,64	1,171	103.12
2022	38,87	65,72	26,85	171.73
2023	42.962	54,98	12,02	127.97

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك **الجزائر** **www.bank_of_alger.dz**

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 06 تحصلنا على الشكل التالي:

الجدول رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

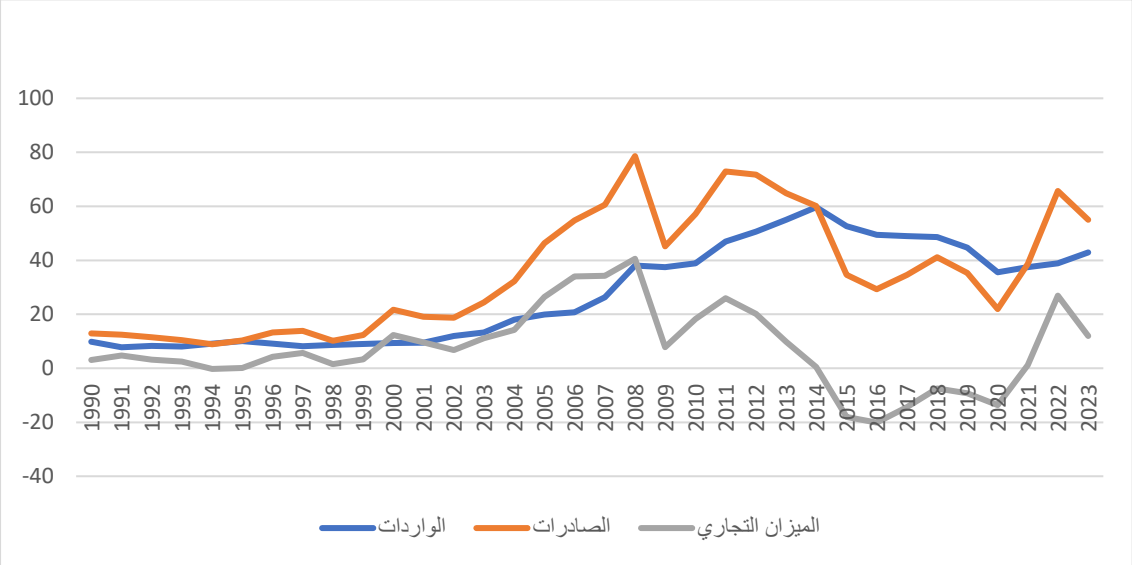

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 06

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه ان صافي الميزان التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة تراوحت بين فائض في سنوات وعجز في سنوات أخرى، حيث بلغ اقصى قيمة للفائض 40.596 مليار دولار سنة 2008، ونسبة تغطية الصادرات للواردات كانت 206.85%، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى ، بالإضافة الى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد والتصدير وكذا تطور نظام الجمارك وتحديثه، بينما نلاحظ تراجع كبير في الميزان التجاري الجزائري في سنة 2009 ليصبح 7.784مليار دولار وكذا انخفاض نسبة التغطية الى 120.81، وهذا رجع الى ظهور الازمة المالية العالمية لسنة2008 ، ما تسبب في انخفاض الطلب على البترول في الأسواق العالمية، وتخوف الدولة من تأثير هذه الازمة واخذ الحذر في ذلك، ليحقق الميزان التجاري ارتفاع في الفائض سنة 2010 بقيمة 18.205 مليار دولار، حيث مكنت هاته الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، وفي الفترة الممتدة من 2015 الى 2020 نلاحظ تسجيل عجز في الميزان التجاري وهذا بسبب الصدمة البترولية لسنة 2014التي كانت جد حادة واستمر انخفاض سعر البترول في السوق العالمية، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل الى 100,23 دولار للبرميل سنة 2014 الى 53,07 دولار للبرميل في سنة 2015 أي انخفاض قدره 47,16 دولار، مما سبب في وقوع عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 20.128- مليار دولار سنة 2016 وكانت اقصى قيمة له في فترة الدراسة أما نسبة التغطية فقد عرفت ادنى مستوياتها في هذه الفترة حيث عجزت الصادرات الجزائرية تغطية الواردات في هذه الفترة وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة الواردات بسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار.

وفي سنة 2021 نلاحظ تحسن طفيف بتسجيل فائض بقيمة 1.171 مليار دولار، وهذا راجع الى بعض التعديلات الخاصة بالتجارة الخارجية، في حين في سنتي 2022و 2023 سجل زيادة ملحوظة في الفائض في الميزان التجاري وارتفاع نسبة التغطية وهذا لانتعاش حجم الصادرات وكذا حجم الواردات بعد فترة طويلة من الانخفاض وهذا بعد التعافي من الازمة الصحية الحادة ونمو القطاعات خارج المحروقات.

وبالتالي فان الميزان التجاري يتميز بعنصرين هامين هما التبعية الكبيرة للمحروقات عند التصدير والمبالغة في الاستيراد من أجل تغطية الطلب المتزايد خاصة المنتجات الغذائية والسلع التجهيزية، كما أن الميزان التجاري الجزائري يتأثر بالأزمات العالمية عبر قنوات التجارة الخارجية، من خلال انخفاض الطلب على البترول وهذا ما بدا واضح في الازمة المالية العالمية لسنة 2008 والصدمة النفطية لسنة 2014.

2_تحليل سلوك التضخم المستورد وعلاقته بالميزان التجاري:

_ من جانب الواردات:

تعبر تركيبة الواردات على سببية تبعية الاقتصاد المحلي وهذا من خلال ملاحظة نوعية السلع المستوردة حيث نجد ان جزء كبير منها عبارة عن سلع غذائية واستهلاكية وبالتالي فان ارتفاع أسعارها مرتبط بارتفاع الأسعار الخارجية وهذا في ظل عدم مرونة إحلال هذه السلع محليا.

من خلال الجدول وبالنظر الى طبيعة تركيبة الواردات الجزائرية نجدها بالدرجة الأولى من التموينات الصناعية من مواد أساسية ومواد تم تحويلها وهي تمثل أكثر من ثلث الواردات خلال فترة الدراسة 34,86% حيث في فترة التسعينات كانت بنسب أكبر بحوالي نصف الواردات الجزائرية وهو ما يبرز أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي وارتفاع معدلاته في هذه الفترة

كما نجد الآلات ومواد التجهيز وقطع الغيار هي الأخرى تمثل جزء هام من الواردات الجزائرية بمتوسط 23,4% خلال فترة الدراسة، وتطور حجم الواردات من هذه السلع وزاد الاحتياج اليها خاصة بعد تبني برامج التنموية بداية مطلع القرن الحالي، خاصة في مخطط الإنعاش الأول، حيث اقتربت نسبة هذه السلع بقابلية استقطاب ارتفاع الأسعار فيها الى السوق المحلية كونها سلع إنتاجية من خلال تكاليف الإنتاج.

أما من جانب السلع الغذائية والمشروبات فيه تعبر عن جز معتبر من الواردات الجزائرية بمعدل الخمس من المجموع وقد وصلت قيمة الواردات الغذائية الى 28% من مجموع الواردات، حيث أن هذه النسبة المعتبرة أدت الى اتخاذ قرار الدعم على بعض المواد الأساسية والتحويلية الخاصة بالاستهلاك والصناعة.

ساهمت هذه السلع بدورها في نقل التضخم مما يبرز أثر التضخم المستورد على السوق المحلية لكن بعد فترة التسعينات بدأت السلع الغذائية في التراجع وهذا راجع لتحسن الاستثمار المحلي في الصناعة الغذائية وانتعاش المنتوج الزراعي.

مما سبق يظهر من خلال هيكل الواردات الجزائرية مدى قابلية الاقتصاد الوطني لاستقطاب التضخم الخارجي، خاصة ان الجزء الأكبر عبارة عن تموينات صناعية ومواد غذائية اللذان شكلا تأثيرا على الأسعار لمحلية خاصة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في تغطية الطلب من السلع التي ارتفعت أسعاره

_تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 1990 الى2003 الوحدة: مليار دج

الجدول رقم:7_1 تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 1990 الى2003

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المواد الغذائية والمشروبات	16 907	30 860	50 696	47 555	93 515	132 962	138
التموين الصناعي (غ م م أ)	26 867	50 555	84 017	98 353	165	236 944	157
الوقود ومواد التشحيم	840	3 393	2 380	2 679	1 762	5 138	5 533
الآلات والسلع التجهيزية	26 415	38 966	34 178	40 445	49 552	90 345	108
معداتد النقل وقطع الغيار	11 707	9 888	11 492	12 156	24 224	34 397	55 012
السلعالاستهلاكية (غ م م أ)	3 980	5 572	5 567	3 535	4 881	13 002	32 227
سلع غير مذكورة في مكان آخر	302	7	217	310	1 005	405	833
المجموع	87 018	139 241	188 547	205 035	340	513 193	498
المواد الغذائية%	19,42	22,16	26,88	23,19	27,49	25,9	27,87
التجهيزات الصناعية%	30,87	27,98	18,12	23,19	14,56	17,6	21,7
السلع الاستهلاكية%	4,57	4	2,95	1,72	1,43	2,53	6,46

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المواد الغذائية والمشروبات	141 358,6	145 413,2	145 486,6	167 013,1	169 992,2	204 480,6	203 072,3
التموين الصناعي (غ م م أ)	145 210,4	163 414,8	178 186,6	201 889,6	244 098,4	296 614,3	321 280,7
الوقود ومواد التشحيم	7 378,6	6 869,4	9 870,2	9 427,5	10 271,4	10 889,9	7 408,1
الآلات والسلع التجهيزية	119 061,2	127 980,9	152 676,4	163 997	193 536	247 390	294 531,5
معدات النقل وقطع الغيار	51 207,1	61 766,4	68 344,1	90 502,5	82 050,5	113 528,5	124 662,2
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	36 750,4	46 908,9	56 041,3	57 500,5	64 855,6	83 848,9	96 486,6
سلع غير مذكورة في مكان آخر	613,7	4,9	67,9	95,5	58,3	287,6	0
المجموع	501	552	610	690	764	957	1 047
المواد الغذائية%	28,18	26,32	23,82	24,18	22,22	21,36	19,38
التجهيزات الصناعية%	23,73	23,16	25	23,75	25,3	25,84	28,11
السلع الاستهلاكية%	7,32	8,49	9,17	8,23	8,47	8,76	9,21

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

_تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 2004 الى 2023 الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم:7_2 تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات من 2004 الى 2023

السنوات/ الواردات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	3385	3374	3572	4656	7397	5512	5726	9261	8483	9013
الطاقة	158	199	230	305	560	516	888	1094	4659	4193
المواد الأولية	733	706	792	1245	1318	1128	1335	1676	1729	1732
المواد النصف مصنعة	3422	3845	4637	6678	9502	9557	9446	10047	9994	10642
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164	219	325	364	310	447
التجهيزات الصناعية	6681	7950	8015	9361	12344	14141	14794	15091	12793	15233
السلع الاستهلاكية غير غذائية	2610	2922	2830	3546	6172	5868	5687	6890	9400	10539
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	1986	3682	2686
المجموع الجزئي	17146	19857	20166	25928	37457	36941	38201	46409	51050	54461
الواردات بدون دفع +	808	711	515	420	536	462	684	518	519	523
المجموع	17954	19857	20681	26348	37993	37403	38885	46927	51569	54984
المواد الغذائية%	19,7	17,6	17,7	18,08	19,7	14,9	15	20,8	16,6	16,5
التجهيزات الصناعية%	39	17,6	39,7	36,1	38,4	38,3	38,7	38,4	25,1	28
السلع الاستهلاكية%	15,2	15,3	14	13,7	11	15,9	14,9	11	18,4	19,4

السنوات/ الواردات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المواد الغذائية	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877	10369	10369
الطاقة	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513	581	581
المواد الأولية	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401	4037	4037
المواد النصف مصنعة	12301	11482	10972	10483	10468	9840	7614	7313	9581	9581
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	537	437	198	247	204	204
التجهيزات الصناعية	18115	16369	14709	13368	12824	10845	8697	9158	8321	8321
السلع الاستهلاكية غير غذائية	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498	5282	5282
أخرى	2998	2672	4239	4086	4161	4593	2649	1459	494	383
المجموع الجزئي	59019	52086	48882	48076	–	–	–	–	–	–
الواردات بدون دفع +	651	563	544	2017	–	–	–	–	–	–
المجموع	59670	52649	49436	8069	48292	44632	35547	37466	38868	38757
المواد الغذائية%	17,9	17,2	16,1	16,8	17,2	17,2	21,7	23,7	26,7	23,1
التجهيزات الصناعية%	30,7	31,4	30,1	27,8	26,9	24,3	24,5	24,4	21,4	23
السلع الاستهلاكية%	16,8	15,8	16,2	16,9	19,6	17,8	15,7	17,3	13,6	15

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر على التوالي:
لسنة 2008 ص 248، سنة2010 ص 220، سنة 2011 ص 170، سنة2019 ص166 ، سنة 2021 ص 119 وسنة2023 ص 125.

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 7_1 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:7 نسب السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 1990 الى2003

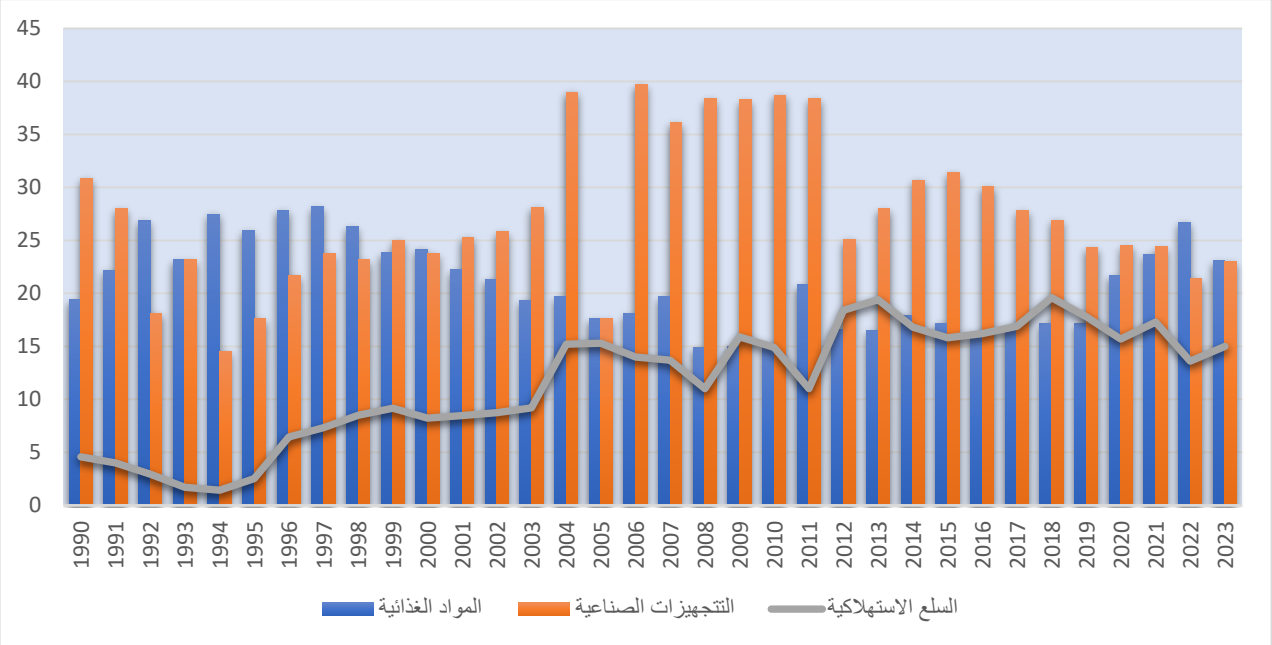

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 7_1 والجدول رقم 7_2

ثانيا: من جانب الصادرات:

تعبر تركيبة الصادرات على اعتماد الاقتصاد المحلي على قطاع المحروقات وهذا من خلال ملاحظة نوعية السلع المصدرة حيث نجد أن الفوج المهيمن في فترة التسعينات كان عبارة عن نفط وغاز طبيعي وكذا منتجات بترولية مكررة مع محدودية تنويع الصادرات حيث كان حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات يتجاوز عتبة 1,5 % ، كما كانت الصادرات الجزائرية كانت عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما كان له تأثير على إيرادات الدولة وقدرتها على الاستيراد وبالتالي تأثر الأسواق العالمية بالأسعار العالمية من خلال الضغوط التضخمية المستوردة من الخارج.

بعد سنة 2000 استمرت صادرات المحروقات في هيمنتها على هيكل الصادرات مع ارتفاع أسعارها في فترات كثيرة بالإضافة أي نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث كان في سنة 2004 تقدر نسبته 1,2% ليسجل اول مرة نسبة 2,7% سنة 2014 ثم 4.3% في السنة الموالية واستمر في الارتفاع الى أن وصل 9,1% وهذا سنة 2023، وهذا ما يبرز إرادة الجزائر في المحاولة لأجل التنويع في الصادرات من خلال تأثرها بالتضخم المستورد وكذا تأثرها بالصدمات بالعالم الخارجي وارتباط الواردات الجزائرية بإيرادات الصادرات حيث اعقاب الصدمة النفطية لسنة 2014 سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا وامتد الى سنة 2021، حيث تآكلت احتياطات الصرف باستثناء الذهب النقدي بنسبة 77% تقريبا في غضون ثماني 08 سنوات، مما يمثل انخفاض سنوي

يقارب 18,6 مليار دولار بمعدل 194 مليار دولار في سنة 2013 الى 114,15 مليار دولار في سنة 2016 ثم 45,30 مليار دولار سنة 2021.[1]

وهذا ما يبرز استمرار تأثير التضخم المستورد سواء من خلال تأثير تكلفة الإنتاج واستمرار الاعتماد على بعض المدخلات المستوردة لإنتاج بعض الصادرات غير النفطية او تأثيره على اجمالي الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات.

_الجدول رقم 8_1 يبين تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات من 1990 الى2003.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م أ)	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معداتد النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	سلع غير مذكورة في مكان آخر	المجموع	صادرات خارج قطاع المحروقات
1990	450	2 216	118 600	547	107	187	172	122 279	1,19
1991	957	4 077	226 800	1 227	124	403	1	233 589	1,11
1992	1 743	7425	237545	1727	182	388	_	249 010	1,17
1993	2 265	8077	228120	356	38	685	_	239 552	1,39
1994	1 159	10 791	311 362	434	72	520	-	324 338	0,67
1995	5 233	17 886	473 064	1 616	84	568	-	498 451	1,5
1996	9 260	44 226	682 139	2 371	222	2 593	-	740 811	1,9
1997	1 979,4	25 257,4	762 709,6	475,1	791,8	554,2	-	791 767,5	0,48
1998	2002,2	18372,9	556616,1	883,3	235,6	765,5	-	588 875,6	0,66
1999	2 017,2	21 685,3	811 266,5	2 941,8	1 681	924,6	-	840 516,5	0,69
2000	2 651,5	38 281,7	1 611 973,6	2 983	1 160,1	165,7	-	1 657 215,6	0,41
2001	2 220,5	44 262	1 428 968,1	2 664,6	1 924,4	296,1	-	1 480 335,8	0,48
2002	3 332,5	48 984,9	1 441 871,6	3 445,2	1 812,8	1 744,9	-	1 501 191,9	0,68
2003	3 559,2	44 030,2	1 850 067,7	1 247,2	923,4	2 225,9	-	1 902 053,5	0,41

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص، 89.

4_ الجدول رقم 8_2 يبين تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات من 2004 الى 2023

الوحدة: مليون دولار

السنوات/ الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع الجزئي	أخرى	المجموع	منها صادرات خارج المحروقات	
2004	66	31550	97	430	_	50	15	32208	9	32217	667	2,10
2005	67	45588	136	481	_	37	19	46328	6	46334	746	1,60
2006	73	53608	195	765	1	44	44	54730	11	54741	1132	2,10
2007	88	59605	170	640	1	46	35	60585	5	60590	980	1,60
2008	119	77194	334	834	1	67	32	78581	9	78590	1386	1,80
2009	113	44415	169	393	0	42	49	45181	5	45186	766	1,7
2010	315	56121	94	498	1	30	30	57089	2	57091	967	1,7
2011	337	71662	161	685	0	33	14	72882	1	72883	1221	1,7
2012	315	70584	168	618	0	32	19	71736	0	71736	1153	1,6
2013	404	63663	109	492	0	29	16	64713	0	64713	1050	1,6
2014	323	58362	110	1173	1	16	11	59996	0	59996	31634	2,7
2015	238	33081	107	1111	0	18	11	34566	0	34566	1485	4,3
2016	326	27918	84	909	0	53	18	29309	1	29310	1391	4,7
2017	450	33202	73	845	0	78	20	34569	0	34569	1367	4
2018	373	38897	93	1626	0	90	34	41113	0	41113	2218	5,4
2019	408	32926	96	1445	0	83	36	34994	0	34994	2068	5,9
2020	437	20022	71	1287	0	77	37	21932	0	21932	1916	8.7
2021	576	34137	182	3486	1	188	63	68632	4	68636	4579	6,7
2022	269	59900	263	5086	2	84	111	65716	2	65718	5980	9,1
2023	269	59711	263	5086	2	84	111	65526	0	65526	5978	9,1

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر على التوالي: لسنة 2008 ص 248، سنة2010 ص 220، سنة 2011 ص 170، سنة2019 ص166 ، سنة 2021 ص 119 وسنة2023 ص 125.

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 8_1 و8_2 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:8 نسب الصادرات خارج قطاع المحروقات الى اجمالي الصادرات الجزائرية للفترة 1990 الى2003

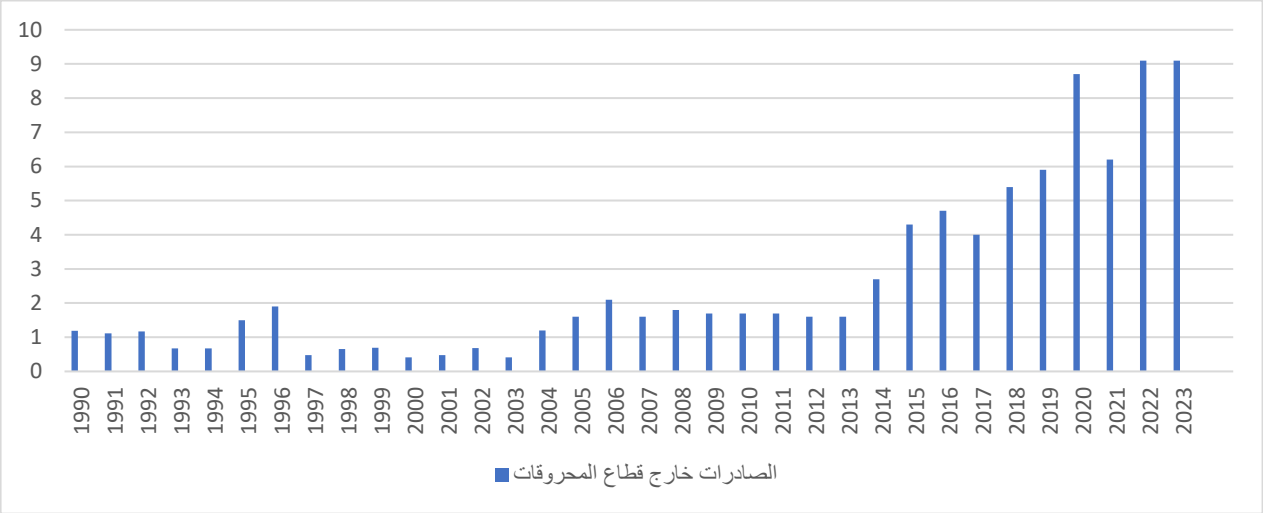

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 8_1 والجدول رقم 8_2

المطلب الثاني: دراسة وتحليل التضخم المستورد وعلاقته بميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

لأجل تحليل التضخم المستورد وعلاقته بميزان المدفوعات نقوم أولا بتحليل تطور ميزان المدفوعات

1_ تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

الجدول رقم (09): تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ميزان المدفوعات	0,220-	0,510	0,240	0,010-	4,380-	6,310-	2,090-	1,160	1,740-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ميزان المدفوعات	2,375-	7,570	6,190	3,660	7,468	9,250	16,940	17,730	29,550
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	36,990	3,859	15,326	20,141	12,057	0,133	5,881-	- 27,537	- 26,031
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023		
ميزان المدفوعات	21,762-	15,820-	16,927-	16,369-	1,479-	18,468	6,347		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر www.bank_of_alger.dz

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 09 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1990 الى 2023

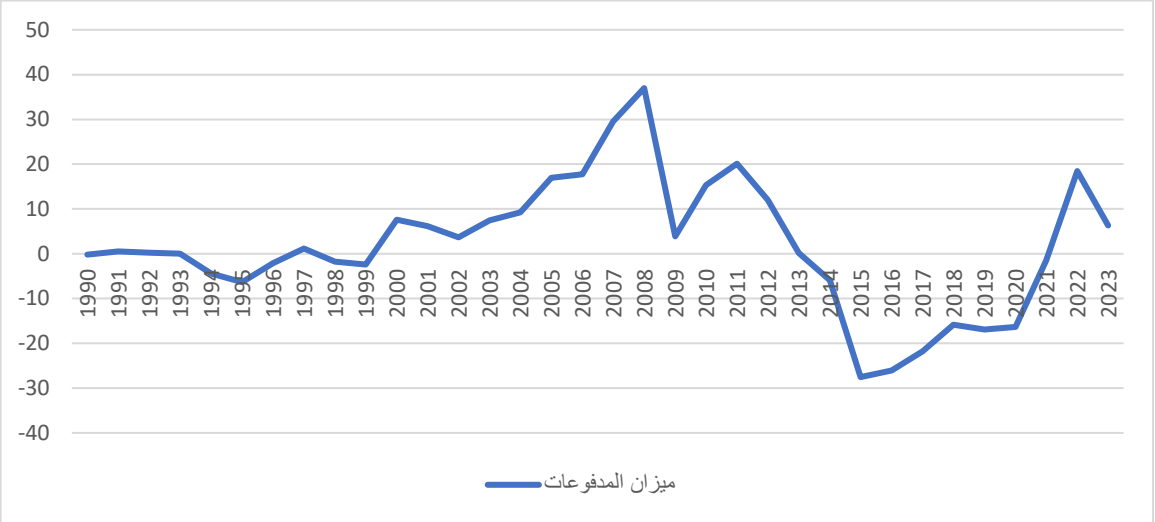

المصدر:من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 09

من خلال الجدول نلاحظ ان ميزان المدفوعات الجزائري سجل فائضا في فترات وعجزا في فترات أخرى حيث سجل عجزا بقيمة0,220 سنة 1990 اما في سنتي 1991و سنة1992 سجل فائضا بقيمة 0,510 و0,23 مليار دولار على التوالي ليعود الى تسجيل العجز خلال الفترة 1993_1999 ماعدا سنة 1997 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1,160 مليار دولار نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية حيث بلغت 13,820 مليار دولار بعد ان كانت 10,260 و13,20 مليار دولار سنتي 1995 و 1996 على التوالي ، فخلال سنتي 1994 و 1995 تراجع الحساب الجاري الخارجي بسبب تدني مستوى الصادرات كنتيجة لانخفاض أسعار النفط كما يرجع العجز الحاصل زيادة على انخفاض أسعار البترول الى زيادة قيمة الواردات حيث انتقلت من 9,150 الى 10,10 مليار دولار عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات وارتفاع خدمة الدين بالدولار الأمريكي نتيجة تخفيض قيمة العملة

في حين الفترة التي تلتها ابتداء من سنة 2000 الى غاية سنة 2013 فقد سجل فائضا الى ان هذا الفائض كان بشكل متنامي خلال الفترة 2003_2008 ليسجل بعدها انخفاضا حاد سنة 2009 بفائض قدره 2,859 مليار دولار وواصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل الفائض في سنة 2011 حيث بلغ 20,141 مليار دولار ن معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية وذلك بتراجع الدين الخارجي وكذا تراكم احتياطات الصرف، لكنه عاد مرة أخرى لتسجيل عجز قدره -5,881 مليار دولار سنة 2014 وتواصل هذا العجز وارتفع الى غاية سنة 2020 بقيمة 16,369 مليار دولار الا انه انخفض العجز سنة 2021 ليسجل قيمة 1,479 مليار دولار اما في سنة 2022 فقد سجل ميزان المدفوعات فائض بقيمة 18,468 مليار دولار في حين تقلص الفائض بشكل معتبر الى فائض قدره 6,347 مليار دولار سنة 2023 بعد ثمانية سنوات من العجز المتواصل(2014 _2021) ويفسر هذا التطور بالأساس الى انخفاض صادرات السلع لا سيما المحروقات وبدرجة اقل الى ارتفاع واردات

السلع والخدمات إضافة الى ذلك تحسن والوضعية المالية بزيادة مخزون احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية باستثناء الذهب حيث بلغت 60,944 مليار دولار في نهاية 2022 و 68,988 مليار دولار سنة 2023 وكذا استقرار الدين الخارجي الإجمالي للجزائر نسبيا منتقلا من 3,036 مليار دولار سنة 2022 الى 3,186 مليار دولار سنة 2023 وبالتالي انخفاض المخاطر المرتبطة بالدين الخارجي.[1]

2_تحليل التضخم المستورد وعلاقته بميزان المدفوعات:

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية وتقلبات اقتصادية عالمية أثرت بشكل او باخر على التضخم المستورد وميزان المدفوعات ففي فترة التسعينات التي تميزت بإصلاحات اقتصادية هيكلية صعبة لأجل التكيف الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي، حيث كان التضخم المحلي مرتفعا في هذه الفترة وكان للتضخم المستورد دور كبير فيه بسبب اعتماد الجزائر على الاستيراد وارتفاع تكلفته، حيث بعد عشر سنوات من نهاية برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة 1994_1998 لأجل العودة الى التوازن المالي الكلي تمت استعادة سلامة ميزان الدفوعات منذ سنة 2000 للمرة الأولى بعد الصدمة الخارجية لسنة 1986.

إن التعزيز المالي المتواصل خلال الفترة 2000_2008 قد تم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات الا أنه سجل في عام 2008 عنصرا جديدا من الهشاشة يتمثل بالقفزة المسجلة على مستوى واردات السلع والخدمات، حيث سبب التضخم المستورد قفزة في أسعار المنتجات والمواد الأولية التي بلغت مستويات عالية مما يبرز أثر التضخم المستورد على ميزان المدفوعات ويترجم مدى تبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير الى صادرات المحروقات. [2]

في سنة 2020 كان هناك انخفاض في الواردات بسبب جائحة كورونا مما أدى الى انخفاض أسعار النفط وكذا الكميات المصدرة مما أدى الى اتساع عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث ان العجز المسجل في الحساب الجاري منذ سنة 2014 الى المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط والى قلة الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى المرتفع جدا للواردات حيث زادت بنسبة 40% بين 2010 و 2014مما دفع بتمويل هذه العجوزات بشكل حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف، وهذا ما يفسر التأكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بأكثر من 50% بين سنة 2015 وسنة 2019.[3]

وبالتالي ازداد تأثير التضخم المستورد في هذه الفترة مع ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية عالميا وتراجع قيمة الدينار الجزائري.

في سنة 2023 سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائضه على التوالي بعد ثمانية سنوات من العجز وعود ذلك الى انخفاض الصادرات السلع لاسيما المحروقات وبدرجة أقل الى ارتفاع واردات السلع والخدمات كما أدى الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الى زيادة تراكم احتياطات الصرف.

[1] تقرير سنة 2023، مرجع سابق، ص 5.

[2] تقرير سنة 2008، مرجع سابق، ص 81.

[3] تقرير سنة 2020، مرجع سابق، ص 52.

لقد انخفض الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، حيث انتقل من 18,468 مليار دولار في سنة 2022 الى 12,121 مليار دولار في سنة 2023، ليضل الحساب الجاري والميزان التجاري وبند الخدمات العناصر المحورية في ميزان الدفوعات الجزائري وذلك في سياق الضعف الهيكلي للحركات المرتبط بعمليات الرأس مال والعمليات المالية.[1]

فبالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يحسن ميزان المدفوعات ويزيد من القدرة على التمويل الواردات الا أن انخفاضها يخلق تحديات كبيرة ويجعل الاقتصاد الجزائري أثر حساسية لتقلبات الأسعار العالمية بما في ذلك السلع المستوردة.

من خلال تحليلنا لتطور ميزان المدفوعات وكذا تطور للتضخم المستورد وعلاقته بالميزان التجاري نلاحظ خلال فترة الدراسة أن هناك عدة اليات يؤثر بها التضخم المستورد على ميزان المدفوعات خاصة جانب الميزان التجاري سواء كان الميزان التجاري في حالة فائض أو عجز وبالتالي لاحظنا أن ميزان المدفوعات يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بحالة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية المشكلة لنسبة 97% من الصادرات الجزائرية، وهذا ما يؤثر على جانبي الصادرات والواردات اللتين تشكلان جزءا رئيسيا الحساب الجاري.

ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم المحلية الناجمة عن التضخم المستورد، يؤدي الى انخفاض قيمة العملة والى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب التضخم المستورد وتأثيره السلبي على الحساب التجاري لميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل التضخم المستورد وعلاقته بسعر الصرف في الجزائر للفترة من 1990 الى 2023

1_تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990_2023:

لأجل وفهم العلاقة بين التضخم المستورد وسعر الصرف، نقوم أولا بتحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2023

الجدول رقم:10_1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990_1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف	8,90	18,470	21,840	23,350	35,0977
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	47,6937	54,7522	57,7269	58,7376	66,6413

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، ص 297 حوصلة إحصائية 1962_2020

[1] تقرير سنة 2023، مرجع سابق، ص 82.

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 10_1 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:10_1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990_1999

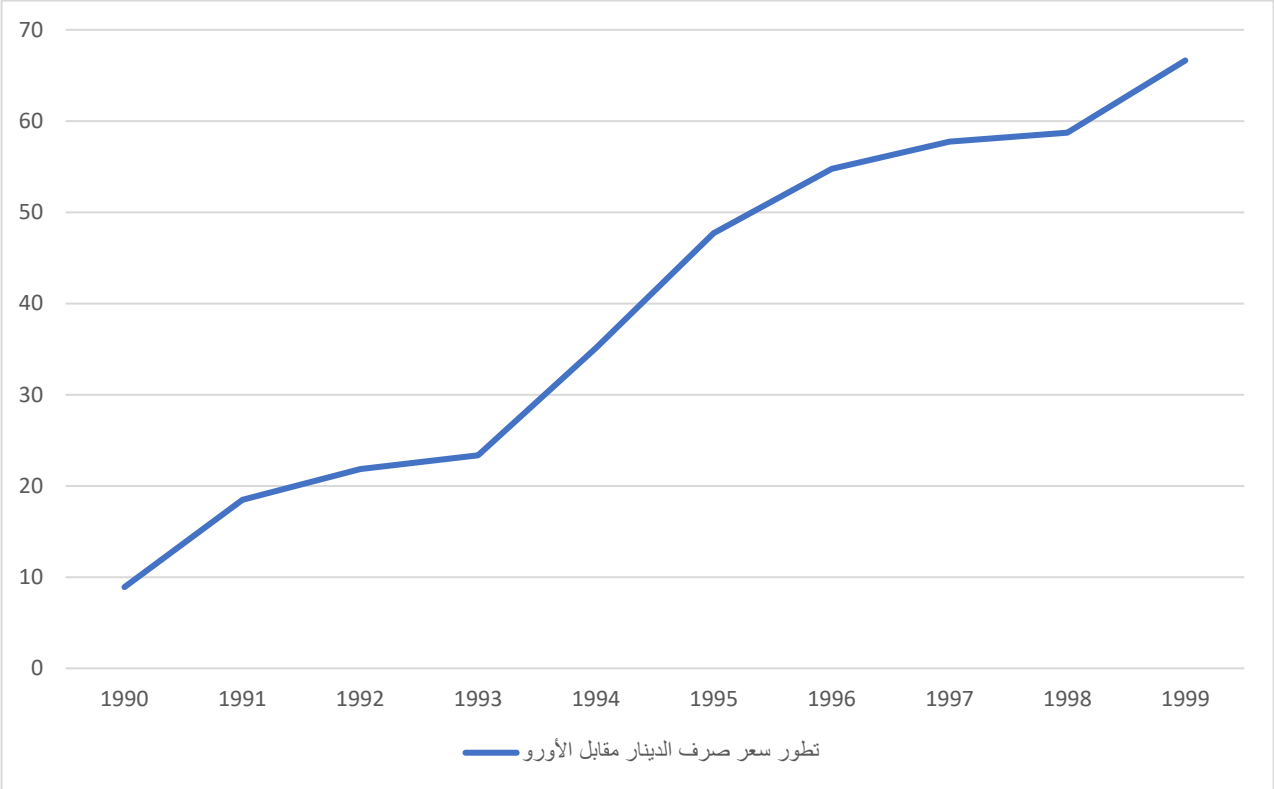

المصدر:من اعداد الطالبة بناء على بيانتا الجدول رقم 10_1

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة الدينار الجزائري تخفيضا قدره 48,18% بين سنتي 1990 و 1991، حيث انتقل صرف الدولار من 8,90 دج الى 18,470 دج ،لينخفض بعدها سنة 1992 الى 21,840 دج للدولار الواحد ثم 23,350 للدولار سنة 1993، كما واصل الدينار بالانخفاض ليصل الى 47,6937 للدولار الواحد سنة 1995، وهذا بهدف تشجيع الصادرات من خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وفي اطار برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994_1995) تم تخفيض سعر صرف الدينار ابتداء من أفريل 1994 في انتظار الوصول الى التحويل الكامل للدينار، واستمر الانخفاض ليبلغ سنة 1997 قيمة 57,7269 دج، وفي سنة 1998 بلغ 58,7376 دج .

الجدول رقم:10_2 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو للفترة 2000_2023

السنة	سعر الصرف (الدولار)	سعر الصرف(الأورو)
2000	75,2899	69,4330
2001	77,2725	69,1021
2002	79,6871	75,3650
2003	77,3768	87,4722
2004	72,0653	89,4722
2005	73,3627	91,3014
2006	72,6464	91,2447
2007	69,3656	94,9973
2008	64,5684	94,8623
2009	72,6462	101,2979
2010	74,4041	99,1927
2011	72,8537	102,2154
2012	77,5519	102,1627
2013	79,3809	105,4374
2014	80,5606	106,9064
2015	100,4641	111,4418
2016	109,4641	121,1766
2017	110,9610	125,3231
2018	119,6169	137,6864
2019	119,3606	133,7058
2020	126,8288	144,8804
2021	135,1064	159,7558
2022	142,0032	149,5768
2023	135,8477	146,8507

المصدر: بيانات بنك الجزائر

باستخدام EXCEL وبيانات الجدول رقم: 10_2 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم:10_2 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاورو للفترة 2000_2023

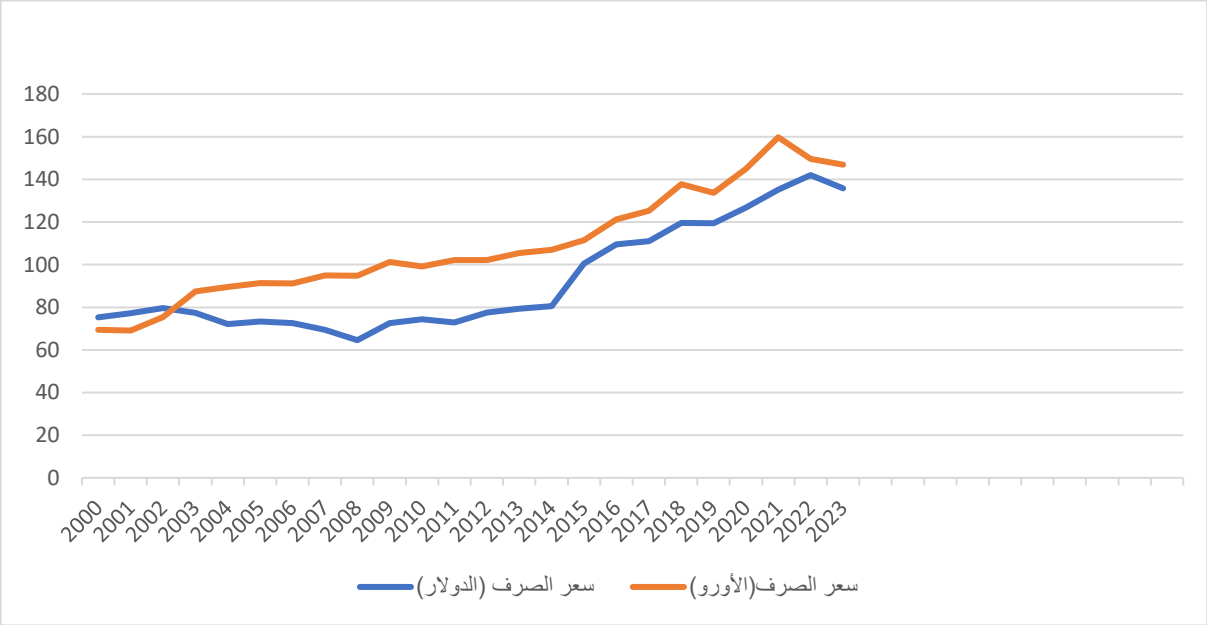

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول 10_2

في الفترة 2000_ 2023 اعتمدت الجزائر على أسلوب التسعير غير المباشر لتحديد سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، وبالتالي تسعير العملات الأجنبية بدلا من العملة المحلية من خلال تحديد عدد وحدات الدينار الجزائري التي يجب دفعها للحصول على عملة اجنبية واحدة. [1]

لقد شهد لسعر صرف الدينار من سنة 2000 الى 2002 انخفاضا لكن بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الاورو، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

من سنة2003الى 2007 شهدت أسعار البترول تحسنا كبير فانتقلت من 54,6 دولار للبرميل سنة 2003 الى 67,3 دولار للبرميل سنة2004، هذا أدى الى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية وبالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من77,37دج سنة 2003 الى 72,06 دج سنة 2004، واستمرت القيمة في الارتفاع الى غاية 2007 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل 94,99 سنة 2007 مقابل 91,3 دج سنة 2005 بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو.

في سنة 2008 أثرت الازمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل الى 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدولارمن66,82 دج الى 74,4دج سنة 2010، وأدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو الى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار مقابل الدولار

[1] امنة جدي، عمار صايفي، **تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات ف بالجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة الموزع ARDL للفترة 1990_2021، المجلد رقم 09، العدد 02، 2024، ص 131.

مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 على التوالي، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار صادراتها ووارداتها

أما في الفترة 2010_2021 فقد سجل سعر الصرف ارتفاع خلال هذه الفترة بشكل سنوي حيث سجل قيمة عام 2021 بنحو 135.1064 دج للدولار الواحد، وهي الفترة تزامنت أيضا مع الصدمة البترولية لعام 2014 والتي تسببت في تراجع الإيرادات بشكل كبير على سعر صرف الدينار الجزائري.

وفي سنتي 2022 و2023 عرف سعر الصرف استقرارا حيث سمح هذا الوضع لبنك الجزائر من خلال تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك، نظرا لموقعه كمورد رئيسي للعملات برفع الأسعار الاسمية للدينار مقابل عملات البلدان الشريكة التجارية، وقد ساهم هذا الارتفاع في قيمة الدينار بشكل كبير في التخفيف من تأثير التضخم المستورد[1]

2_تحليل التضخم المستورد وعلاقته بسعر الصرف خلال الفترة 1990_2023

خلال فترة الدراسة قامت الجزائر بتخفيض قيمة العملة الجزائرية حيث كان سعرها 8,9 دج مقابل 1 أورو سنة 1990 الى أن بلغت 146,85 سنة 2023، الامر ذاته بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وهو انخفاض كبير جدا في قيمة العملة الوطنية، قابله ارتفاع في معدلات التضخم المستورد بالرغم من ثباته النسبي في العديد من فترات الدراسة، وهذا ما يبرز الانعكاسات الكبيرة والفورية على أسعار المنتجات المستوردة، ففي فترة التسعينات هدفت سياسة سعر الصرف منذ نهاية 1990 في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الاجل الطويل عند قيمته التوازنية، حيث يمثل معدل الصرف الفعلي مؤشرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر دولة من شركائها التجاريين الرئيسين الذين يمثلون 88% من المبادلات الاجمالية في سنة 1995،

وفي سنة 2008 توجهت سياسة سعر صرف في تناغم مع الاستقرار الخارجي الذي يعتبر هو الاخر يرتكز على صلابة مميزة للوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر.

وبالتالي فان أي تغيير في أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف نتيجة العمليات المبرمة بين الجزائر وشركائها له أثر كبير في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر، حيث من بين الاثار التي نتجت عن تخفيض العملة الوطنية نسجل ارتفاع أسعار البيع وتفاقم المديونية المعبر عنها بالدينار سواء العمومية او تلك الخاصة بالمؤسسات، بالإضافة الى بروز التضخم بالتكاليف، كما برزت أيضا مشكلة نقص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات التي يقوم بها الجزائريين المقيمين بالخارج.

بقي سعر الصرف ابتداء من سنة 2010 كانت قدرة الاقتصاد الجزائري على مقاومة الصدمة الخارجية جد معتبرة، حيث تعززت الوضعية المالية ابداء من هذه السنة، كما دعم استقرار سعر الصرف الفعلي من التحكم في التضخم ،ثم واصل ارتفاعه الى غاية سنة 2020 ،غير أنه في سنة 2014 سجل الدينار الجزائري انخفاضا

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص 94.

مقابل الدولار حتى نهاية سنة 2015 في حين كان مستقرا مقابل الأورو أما فيما يخص التضخم فعلى الرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي في 2015 توقف تراجع التضخم في سنة 2013 و 2014 حيث عاد المتوسط السنوي للتضخم الى الارتفاع سنة 2015 تعكس تشكيلة هذا التضخم طابعه هيكلي، كون التضخم الأساسي يعادل التضخم الكلي، حيث أن مرونة سعر صرف الدينار وانخفاض قيمته امام كل من الأورو والدولار الأمريكي كان في المرصاد للصدمات الخارجية وتأثيراتها على الاقتصاد أسعار الصرف الدولية. [1]

في عام 2021 ووسط الانتعاش الاقتصادي العالمي ومع انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو، وبالرغم من البيئة الدولية المواتية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد_19 في عام 2020، تسارع انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي واليورو سنة 2021 وعلى مدار هذه السنة عرف الدينار الجزائري ارتفاعا وانخفاضا، ومع ذلك لم تتمكن هذه الارتفاعات من سعر صرف الدينار الجزائري الى قيمة أدنى من المسجلة عام 2020 وبالتالي يجب على السلطات النقدية موائمة سعر الصرف نظرا للدور الذي يؤديه سعر الصرف في استعادة الاختلالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والانتاج والاسعار ، وهذا ما يبرز أثر التضخم المستورد على سعر الصرف وعلى الاختلالات المختلفة في الاقتصاد الكلي مما يستوجب على الحكومة بذل الجهود لضبط الأوضاع المالية العامة. [2]

أما عن سعر الصرف في سنتي 2022 و2023، فان الفوائض في الحساب الجاري والتحسن النسبي في لإجمالي رصيد الخزينة العمومية، تعكس تحسنا في الأساسيات الاقتصادية، وبالتالي استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند مستويات أقل من مستواه التوازني على المدى المتوسط وقد سمح هذا الوضع لبنك الجزائر من خلال تدخلاته بين البنوك، كونه المورد الرئيسي للعملات برفع أسعار الصرف الاسمية للدينار مقابل البلدان الشريكة للتجارية، حيث ساهم الارتفاع في قيمة الدينار بشكل كبير في التخفيف من أثر التضخم المستورد. [3]

تعتبر قناة سعر الصرف من أهم القنوات التي يستورد من خلالها الاقتصاد الجزائري التضخم الأجنبي من خلال التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملات بين الدول والجزائر وذلك من خلال العمليات التجارية التي تتم بين هؤلاء الأطراف، فعندما ينخفض سعر صرف الدينار الجزائري ترتفع أسعار الواردات تبعا لذلك، كما ترتفع تكاليف مستلزمات الإنتاج خاصة منها المستوردة وهذا ما يشكل عبء على الاستثمار لارتفاع هذه المعدات.

وبالتالي فان التضخم المستورد يولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار المواد والمنتجات المستوردة والتأثير على مناخ الاستثمار والنمو الاقتصاديين وهذا في ظل ضعف البنية الإنتاجية وارتباط الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، مرجع سابق، ص72 و73.

[2] تقرير بنك الجزائر لسنة 2021، مرجع سابق، ص 87.

[3] تقرير بنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص 94.

المبحث الثالث: سياسات الجزائر لمعالجة التضخم المستورد

سعت الجزائر لأجل الحد من التضخم والتضخم المستورد من خلال تبني عدة إصلاحات في مجال السياسة النقدية والمالية لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من التقلبات الاقتصادية لاسيما منها ارتفاع المستوى العام الأسعار المسبب الرئيسي للأثار السلبية على المستوى الكلي والجزئي خاصة
ان ارتباطا التضخم الكبير بالمتغيرات الاقتصادية حتم على الجزائر على توفير مختلف الأدوات لأجل معالجة التضخم والتضخم المستورد لأجل الحد من اثاره

وعليه سنتناول اهم هذه الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طرق أدوات السياسة النقدية:

منذ صدور قانون النقد والقرض رقم 90_10 المؤرخ في 21 أفريل 1990 الذي كان بمثابة السند القانونية لكل عمليات بنك الجزائر أصبحت هناك سياسة نقدية لها أهدافه وادواتها، ففي سنة 1994 كان توجه السياسة النقدية نحو الانكماش الى غاية 2000 أين سجلت في هذه السنة معدل تضخم 13%، واعتمدت الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي امتد من افريل2001 الى غاية أفريل 2004، بحيث تم تثبيت اهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر من قبل مجلس النقد والقرض وهو السلطة النقدية في البلد، في حين يعهد تنفيذها الى بنك الجزائر والذي يسهر على ضمان كل من الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

أولا: معدل إعادة الخصم:

يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك سبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار ولتخفيف حدة التضخم حيث وصل معدل الخصم سنة 2002 نسبة 6%، وخلا ل سنتي 2003 و 2004 استمر انخفاض معدل إعادة الخصم الى 4,5% و 4%على التوالي ويعد هذا مؤشر جيد حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، ومن اجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الاثار السلبية على التضخم كثف بنك الجزائر سنة 2005 سياسة التسهيل الدائم الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية ما بين البنوك، وفي سنة 2009 قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لتصل 1,25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 03 ثلاث اشهر، ولم تشهد تعديلات سنة 2013 وهي السنة التي أدخلت فيها استرجاع السيولة لمدة 06 ستة اشهر بمعدل 1,5%، ولم تتغير هاته المعدلات الى غاية 2015 مع بقاء معدل التضخم 4%.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، مرجع سابق 2017، ص.132.

وفي سنة 2021 وفي ظل ما شهده العالم من تحسن الوضع الصحي وتخفيف إجراءات الحجر جراء جائحة كورونا، اتبع بنك الجزائر سياسة تعزيز مرونة القطاع المصرفي مع دعم الانتعاش الاقتصادي وهذا في وضع يتسم بارتفاع التضخم العالمي الناجم بشكل خاص عن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة، حيث في شهر جوان 2021 وضع برنامج خاص لإعادة تمويل البنوك لضمان توفير مساهم إضافية من السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد، كما تم تمديد إجراءات تخفيف القواعد الاحترازية وسقف إعادة التمويل التي تم وضعها سنة 2020 وتطور الأسعار يبين أن متوسط التضخم السنوي قد بلغ 6,62%، وارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة 28,16% بعد ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية بما في ذلك المنتجات الغذائية، وسجلت الأسعار عند الاستهلاك للسلع ذات المحتوى المستورد زيادة معتبرة بنسبة 22,6% في سنة 2021 منتقلة من 3,03% في 2020 الى 6,56% في سنة 2021، و بلغ معدل التضخم الأساسي الذي يقدر بالمؤشر خارج المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات ذات الأسعار المحددة إداريا 6,07% في سنة 2021 مقابل 4,33% سنة 2020.[1]

ثانيا: معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر:

ارتفع هذا المعدل سنة 2001 الى 4,25%، حيث فرضت السلطات النقدية على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الاجباري، وتمثلت العقوبة في 1% في المبلغ الناقص غير ان بنك الجزائر أعاد تقنينها سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل احتياطي اجباري يصل الى 15% دون استثناء ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الاجباري بصورة شهرية بداية من منتصف الشهر، بالإضافة الى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر مع منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الاجبارية في شكل فائدة ، يتم حسابه انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، وبسبب تحسن السيولة خلال الفترة ما بعد 2004، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدي، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الاجباري لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل افضل ومن اجل تجنب الاثار السلبية للصدمات الخارجية، ولتقليص من السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل الى 6,25 سنة 2004 ،كما واصلت السلطات النقدية استخدام سياسة الرفع من الاحتياطي القانوني للتحكم في سيولة المصارف ففي سنة 2008 8% وسنة 2010 ارتفع الى 9 %،وفي سنة 2011 وصل الى 11%، ثم وصل 12% في الفترة 2013_2015.

وبالتالي فان السلطات النقدية اعتدت في هذه الفترة على هذه الالية لمراقبة الائتمان المصرفي في معالجة الضغوط التضخمية ،لكن بعد انتعاش معدل التضخم سنة 2017 الى معدل 5,6% بعد عمليات ضخ للسيولة في السوق المفتوحة وبعد تنفيذ برنامج التمويل التقليدي، وأمام تشبع السوق النقدية قررت السلطات النقدية زيادة معدل الاحتياطي القانوني الى 10% في سنة 2019، ثم تم تخفيضه الى 8%سنة 2020 مما أدى الى تراجع السيولة النقدية في السوق واختناق وأزمة في التمويل مما اضطر ببنك الجزائر الى التخفيض في هذا المعدل عدة مرات في سنة 2020 (3،6،8%)، وهذا لتغطية حاجيات المستهلكين وفقا للتعليمات أرقام 02_2020، 06_2020، 09_2020 على الترتيب.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021، مرجع سابق، ص.05.

ولأجل دعم الاقتصاد ومواصلة التدابير التيسيرية التي بدأها سنة 2020 تم في سنة 2021 تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطي القانوني من 3% الى 2% اعتبارا من 15 فيفري 2021 وفقا للتعليمة رقم 02_2021 في سنة 2022، حافظ بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الالزامي عند 2%، وهذا لأجل تحرير هوامش إضافية من السيولة البنكية لتعزيز القدرة على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي.[1]

وفي سنة 2023 وفي ظل التطورات الاقتصادية والمالية قرر بنك الجزائر في أفريل 2023 زيادة الاحتياطي القانوني بنسبة 1% ليصل الى 3%، وتعزيز استرجاع الثنائي للسيولة الذي تم إدخاله في سبتمبر 2020 لتصل الى 600 مليار دينار واستهدفت هذه الإجراءات في البداية مصادر فائض السيولة التي يحتمل أن تكون تضخمية مع إبقاء النظام المصرفي في وضع يمكنه من تمويل الاقتصاد الوطني دون مزاحمة ودون تكبد تكاليف إضافية.[2]

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال:

بسبب التطورات الإيجابية لأسعار النفط سنة 2000، حيث ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد مداخيلها على الجباية البترولية الى انشاء صندوق ضبط الإيرادات حيث صدر قانون 2000_02 والمؤرخ في 27 جوان 2000 والذي يتضمن على ما يلي:

في باب الإيرادات:

_فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى اعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية

كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

في باب النفقات:

_ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

_تخفيض الدين العمومي.

_يعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الامر بالصرف لهذا الحساب.[3]

لتكون مصدر من مصادر تمويل الصندوق.

أولا: دوافع انشاء صندوق ضبط الموارد:

ان من دوافع انشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية هو ما يدفع إلى استحداث الحكومة لصندوق خاص يعمل كآلية الامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات

[1] تقرير بنك الجزائر 2021، مرجع سابق، ص 40.

[2] تقرير بنك الجزائر 2023، مرجع سابق، ص 40.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ28 جوان 2000، المادة 10، ص.07.

الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصادي الجزائري، بالإضافة الى رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية حيث هناك العديد من الدول التي سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط، وبالتالي يمكن القول إن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية.

ثانيا: أهداف صندوق ضبط الموارد:

يهدف الصندوق الى تمويل عجز الميزانية العامة في حال تذبذب إيرادات المحروقات وبلوغها مستويات أدنى من المعطيات المرجعية لقانون المالية، وتأطير الفوائض المالية مع الحرص على تطوير هذا الدور الى المجالات الاستثمارية، تخفيض المديونية العامة وكذلك دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطيها للمستثمرين، وبالتالي فهو يستخدم لتمويل عجز الخزينة العامة للدولة وكذا تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية

لأجل مساهمة الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة تم استخدام الصندوق لتمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة نشأ بسبب انخفاض أسعار النفط، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتصرت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تخفيض المديونية العمومية الداخلية في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، أما قانون المالية لسنة 2017 تم الغاء الحد الأدنى الإجباري لصندوق ضبط الإيرادات والمقدر بـ:740 مليار دينار جزائري، وبذلك يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة حماية لإبقاء الموازنة العامة في وضعية التوازن. [1]

أما في جانب دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العام داخليا وخارجيا في تخفيض المديونية فمنذ نشأته سنة 2000، خصص مبالغ هامة من الصندوق في تسديد الدين العام حيث تم تمويل المديونية سنة 2008، لكن بعد 2008 لم توجه أي مبالغ لتسديد الدين العام بل كانت توجه المبالغ كلها لتمويل الخزينة فقط، حيث نجح هذا الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية داخلية وخارجية منذ نشأته الى غاية الأن.

[1] بوشليط ريم، **صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000_2021**، مجلة المنار الاقتصادية المجلد 09، العدد 02، 2023، ص .220، 222،221.

خلاصة الفصل الثالث:

يهدف هذا الفصل الى دراسة تحليلية لأثار التضخم المستورد على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من خلال اتباع الأسلوب الوصفي لتحليل متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة وإبراز علاقة التضخم المستورد بهذه المتغيرات.

فبالرغم من الوفرة المالية للجزائر وكذا الاداءات القوية للنمو الاقتصادي وتبني الجزائر لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي من خلال عائدات المحروقات الا أن للتضخم المستورد أثر سلبي في معظم فترات الدراسة على متغيرات الاقتصاد الجزائري، مما أبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية وقلل من المكاسب المحتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

وأضعف القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بالرغم من تدخل الدولة في تحسين الأجور، كما انه ساهم في خلق العجوزات في الميزان التجاري الجزائري وميزان المدفوعات، حيث أدى الى انخفاض قيمة العملة والى تفاقم العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

ان التذبذب في سعر صرف العملات بين والجزائر وشركائها التجاريين يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات تبعا لذلك، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج خاصة منها المستوردة وهذا ما يشكل عبء على الاستثمار وتوليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

كما تطرقنا لاهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر للحد من التضخم المستورد والمتمثلة في تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق السياسة النقدية عن كريق أعاد الخصم والاحتياطي القانوني الالزامي وكذا عن طريق صندوق ضبط الموارد لتعقيم الموارد الداخلة لرؤوس الأموال، وكلها إجراءات لأجل التخفيف من حدة التضخم المستورد إضافة الى تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات الضرورية في الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

هدفت الدراسة الى تحليل اثار التضخم المستورد على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990_2023 ، حيث تبين لنا انا أنه بالرغم من الوفرة المالية للجزائر وكذا الاداءات القوية للنمو الاقتصادي وتبني الجزائر لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي من خلال عائدات المحروقات الا أن للتضخم المستورد أثر سلبي في معظم فترات الدراسة على النمو الاقتصادي، فزيادة تكاليف الإنتاج و الاعتماد المستمر على الواردات أبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية مما قلل من المكاسب المحتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أثر التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري كونه من أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار، خاصة وأن معظم وارداتها من السلع الغذائية والاستهلاكية، مستوردة وبالتالي فان حركة أسعارها المحلية كانت مرتبطة بالأسعار الأجنبية ، حيث كلما زاد المستوى العام للأسعار انخفضت القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، بالرغم من تدخل الدولة في تحسين الأجور ومحاولة التخفيض من معدل البطالة .

أما في جانب الميزان التجاري فيعد الجانب الهام الذي من خلاله يتضح الأثر الكبير للتضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري فمن خلال هيكل الواردات الجزائرية نجد مدى قابلية الاقتصاد الوطني لاستقطاب التضخم الخارجي، خاصة أن الجزء الأكبر عبارة عن تموينات صناعية ومواد غذائية اللذان شكلا تأثيرا على الأسعار المحلية خاصة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في تغطية الطلب المحلي من السلع التي ارتفعت أسعارها أما من جانب هيكل الصادرات فهي مرتبطة بشكل كبير جدا بقطاع المحروقات حيث أن تأثير التضخم المستورد كان من خلال تأثير تكلفة الإنتاج و استمرار الاعتماد على بعض المدخلات المستوردة لإنتاج بعض الصادرات غير النفطية مما انجر تراجع اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات بالرغم من نموه نوعا ما خلال الفترة الأخيرة من فترة الدراسة .

وبالنسبة لميزان المدفوعات يؤثر التضخم المستورد عليه خاصة في جانب الميزان التجاري سواء كان في حالة فائض أو عجز من خلال التأثر السريع والمباشر بحالة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية المشكلة لنسبة 97% من الصادرات الجزائرية وهذا ما يؤثر على جانبي الصادرات والواردات اللتين تشكلان جزءا رئيسيا الحساب الجاري، فيؤدي الى انخفاض قيمة العملة والى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب التضخم المستورد وتأثيره السلبي على الحساب التجاري لميزان المدفوعات.

وأخيرا تعتبر قناة سعر الصرف من اهم القنوات التي يستورد من خلالها الاقتصاد الجزائري التضخم الأجنبي من خلال التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملات بين والجزائر وشركائها التجاريين وذلك من خلال العمليات التجارية التي تتم بين هؤلاء الأطراف ،فعدما ينخفض سعر صرف الدينار الجزائري ترتفع أسعار الواردات تبعا لذلك ، كما ترتفع تكاليف مستلزمات الإنتاج خاصة منها المستوردة وهذا ما يشكل عبء على الاستثمار لارتفاع هذه المعدات وتوليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني و التأثير على مناخ الاستثمار والنمو الاقتصاديين وهذا في ظل ضعف البنية الإنتاجية وارتباط الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي.

للحد من آثار التضخم المستورد لجأت السلطات الجزائرية الى استعمال السياسة النقدية الغير مباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم للحد الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال التسعينات، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية ما بين البنوك كما قامت بفرض احتياطي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، كما استعملت الجزائر سياسة صندوق ضبط الموارد لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال لأجل تمويل عجز الموازنة العامة و تخفيض الدين العام.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

على المستوى النظري:

_ ان التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية وهذا في وجود حالة من عدم التوازن في العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، كما أنه ظاهرة تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر جراء الفائض في الطلب الكلي وارتفاع التكاليف التي مصدرهم العوامل الخارجية.

_ ينساب التضخم المستورد الى الاقتصادات المحلية من خلال قناتين هامتين هما القناة المباشرة عبر قناة المداخيل وقناة التكاليف وأخرى غير مباشرة تتعلق بميزان المدفوعات والميزان التجاري، عبر أربع قنوات هي قناة إحلال السلع وأسعارها، قناة تدفقات الأصول وقناة السيولة.

_ تأخذ كل من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية الحصة الأكبر من حجم الواردات الكلية ويرجع ذلك الى ارتفاع فاتورة الطلب على الغذاء وتحسن مداخيل النفط لتتراجع بعدها بعد ازمة النفط وأزمة كوفيد 19 مع بداية 2020.

_ تحتل التجهيزات الصناعية أهمية كبيرة في اجمالي الواردات بسبب تزايد الاهتمام بالتنمية وزيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج وانتهاج الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي ومحاولتها لرد الاعتبار للقطاع الصناعي.

_ تذبذب معدلات التضخم المستورد في الجزائر على طول فترة الدراسة بسبب التغيرات التي مست التضخم العالمي.

_ يمكن الحد من آثار التضخم المستورد من خلال مختلف الأدوات المالية والتجارية والنقدية كالضرائب والتعريفات الجمركية للحد من الاستيراد وحماية المنتج الوطني، إحلال الواردات ودعم الأسعار واستخدام مختلف أدوات سياسة التعقيم.

على المستوى التحليلي:

_ لعبت العوامل والأسباب الخارجية دورا مهما في خلق وتغذية الضغوط التضخمية المحلية في الاقتصاد الجزائري على الرغم من الوفرة المالية للجزائر وكذا الاداءات القوية للنمو الاقتصادي وتبني الجزائر لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي من خلال عائدات المحروقات، الا أن للتضخم المستورد أثر سلبا في معظم فترات الدراسة على متغيرات الاقتصاد الجزائريين مما أبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية وقلل من المكاسب المحتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما كان للتضخم المستورد أثر على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري وزاد من حدة البطالة، بالرغم من تدخل الدولة في تحسين برامج التشغيل والرفع من معدلا الأجور

أيضا ساهم في خلق العجوزات في الميزان التجاري الجزائري وميزان المدفوعات، حيث أدى الى انخفاض قيمة العملة الى تفاقم العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والتذبذب في سعر صرف العملات بين والجزائر وشركائها التجاريين، مما أدي الى ارتفاع أسعار الواردات تبعا لذلك، وبالتالي ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج خاصة منها المستوردة مما شكل عبء على الاستثمار وتوليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

وللحد من التضخم المستورد اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات والسياسات والمتمثلة أهمها في تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق السياسة النقدية عن طريق أعاد الخصم والاحتياطي القانوني الالزامي وكذا عن طريق صندوق ضبط الموارد لتعقيم الموارد الداخلة لرؤوس الأموال، وكلها إجراءات ساهمت في التخفيف من حدة التضخم المستورد إضافة الى تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات الضرورية في الاقتصاد الوطني.

الاقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الحد من الآثار السلبية للتضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري ما يلي:

– يجب على الجزائر أن تتبنى سياسات اقتصادية قادرة على التكفل بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات لأجل معالجة الاختلال في النمو بين القطاعات الاقتصادية، وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، مع وضع استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الجزائرية الغير نفطية.

– ضرورة اتباع سياسات اقتصادية، نقدية، ومالية متوازنة تؤدي الى ترشيد الواردات من العالم الخارجي والتخفيف من الاثار الحادة للتضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، وذلك بإعادة النظر في الهيكل الاقتصادي وتطويره من خلال إعطاء الأولوية المطلقة في عملية الاستيراد للحاجات الضرورية فقط، وهذا من خلال مراجعة سياسة التجارة الخارجية وتحديد أولويات الواردات من السلع والمنتجات التي لا تتوفر في السوق المحلي مع ضرورة الوقوف على انتاج السلع المراد احلالها محل السلع المستوردة.

_ضرورة تنويع الشركاء التجاريين من عدة دول لهدف ضبط الأسعار والتحكم فيها للتقليل من اضرار التضخم المستورد.

_اتباع سياسة حمائية مؤقتة للمنتوج الجزائري بالدرجة التي تتيح القدرة على تطويره وتحقيق ميزة تنافسية.

_تحقيق العدالة والعقلانية في توزيع الأجور، والحد من الاثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور، ذلك من خلال مؤسسات وهيئات تخصص لمراقبة حركة المداخيل والرواتب بهدف تقديم اقتراحات ودراسات تقييم سياسة الأجور في الجزائر.

– ترشيد الانفاق العام وتوجيه الفائض لاستغلاله في الاستثمار الحقيقي لأجل تنمية وتطوير الاقتصاد الحقيقي لأجل التخفيف من حجم وحدة التضخم في الجزائر، وكذا تبني إصلاحات هيكلية حقيقية بتشجيع القطاع الزراعي والصناعي للتخلص من التبعية الغذائية للخارج واحلال المنتجات المستوردة.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دراسة الأسباب التي تعرقل الجزائر على التنويع الاقتصادي واعتمادها على الصادرات خارج المحروقات.

_ الخسائر الناجمة عن التضخم المستورد في كل جانب من جوانب المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.

_فعالية السياسة النقدية والمالية والتجارية في معالجة التضخم ومعرفة نجاحها او فشلها.

_ دراسة قياسية بكل متغير من المتغيرات بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

01_ أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر. 2016.

02_السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

03_السيد السريتي، أحمد الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الفاروس العلمية للنشر والتوزيع، السعودية،2017.

04_إبراهيم المصري، النظريات الاقتصادية، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017.

05_جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

06_ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى. 2011.

07_خالد واصف الزاني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق" الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

08_ خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011.

09_رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997.

10_رمزي زكي، التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.

11_سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12_عبد الفتاح سليمان مجدي، علاج التضخم الركودي الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002.

13_عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.

14_محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

15_ محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، اليمن للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الخامسة، 2013.

16_محمد عبد الحميد ى شهاب، التحليل الاقتصادي والكلي، المكتبة العربية،2018.

17_ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000.

ثانيا: الرسائل الجامعية

18_ايمان بن زروق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، جامعة باتنة 1، 2020_2021.

19_ السعيد هتهات مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر نماذج ARCH في الفترة (1990_2020)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. السنة الجامعية:2020_2021.

20_ تمار امين، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986_2008، جامعة البليدة، 2018.

21_شقبقب عيسى، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري في الفترة (1970_2005)، جامعة الجزائر 3، 2005.

22_ عبورة حسام الدين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان استجابة السياسة النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد دراسة حالة الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2020.

23_ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

24_ فؤاد زميت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_2015، جامعة المسيلة، 2018.

25_ يوسف فالح الحنيطي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، دراسة قياسية (1969_1993)، جامعة اليرموك، 1996.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

26_ أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر التضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2019، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد9، العدد 2، 2021.

27_ أمينة جدي، عمار صايفي، تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات في الجزائر للفترة 1990_2021، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، مجلد 9، العدد، 2، 2024.

28_بلقاضي بلقاسم، التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 2، 2013.

29_ بوعلام مولاي، محمد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970_2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،2018.

30_ بلال تومي، رشيد ساطور، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة 1990_2021، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، المجلد18، العدد1، 2023.

31_ بن بوزيد عبد الرحمان، فكارشة سفيان، قياس أثر التضخم والانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1994_2018، جامعة البليدة2، مجلة المالية والأسواق، المجلد 8، العدد 1 مكرر،2021.

32_ بوشليط ريم، صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000_2021، مجلة المنار الاقتصادية المجلد 09، العدد 02، 2023.

33_بادن عبد القادر، أعمر ستي أحمد، تأثير كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية، الناتج المحلي في سعر صرف الدينار_ دراسة قياسية للفترة 1991_2017، المجلد 6، العدد، 2019.

34_ حسين مرزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

35_حبيبة مراح، بوعلام معوشي، فعالية استهداف التضخم في حالة الازمات، دراسة استشرافية تحليلية للازمة الفنزويلية، المجلد 1، العدد 4.

36_ربيعة بن عربية وقادة عبودة، دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2021، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد08، العدد، 2023.

37_ربيعة بن عربية وقادة عبودة، انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990_2020، جامعة معسكر، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2023.

38_ خضر عباس عطوان، اسراء علاء الدين نوري، فريال مشرف عيدان، السياسة العامة الاقتصادية في العراق، دراسة حالة استهداف التضخم، مجلة السياسة الدولية، العدد 28، 2015.

39_ على يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970_2009، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر،2012.

40_قصي محجوب، محمد صالح بابا، العلاقة بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان في الفترة 1999_2017، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 2، 2021.

41_ لفضل سليمة ودحماني فاطمة، التضخم المستورد والتبعية للخارج: دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الابداع، المجلد 12، العدد1، 2022.

42_ محمد عادل قصري، كمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر، أسباب التراجع وإجراءات المعالجة "دراسة تحليلية"، مجلةJBAES، مجلد9، العدد 1، 2023.

43_ معوش عماد، قياس أثر البطالة على التضخم في الجزائر في الفترة 1991_2023، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد11، العدد 1، 2025.

رابعا: التشريعات القانونية:

44_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ28 جوان 2000، المادة 10.

خامسا: التقارير:

45_بنك الجزائر، (سبتمبر 2009)، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
46_بنك الجزائر، (جويلية 2011)، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
47_بنك الجزائر، (اكتوبر 2012)، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
48_بنك الجزائر، (نوفمبر 2013)، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
49_بنك الجزائر، (نوفمبر 2014)، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
50_بنك الجزائر، (نوفمبر 2016)، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
51_بنك الجزائر، (سبتمبر 2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
52_بنك الجزائر، (سبتمبر 2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
53_بنك الجزائر، (سبتمبر 2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
54_بنك الجزائر، (ديسمبر 2019)، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
55_بنك الجزائر، (ديسمبر 2020)، التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
56_بنك الجزائر، (ديسمبر 2021)، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
57_بنك الجزائر، (ديسمبر 2022)، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
58_بنك الجزائر، (سبتمبر 2023)، التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
59_بنك الجزائر، (جوان 2024)، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

سادسا:المراجع باللغة الأجنبية:

_60
Ghosh Artish R Dose the escchange rate regime matter for inflation and grouth économique issues IMF 1996 p 4 s

المواقع الإلكترونية:

61_ الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank_of_alger.dz

62_ الموقع الرسمي لديوان الاحصائيات الجزائرية http://www.ons.dz/

https//: www.statista.com

63_ الموقع الرسمي للبنك الدولي https://data.albankaldawli. org/

قائمة المحتويات

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والتضخم المستورد	
المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم	02
المطلب الأول: مفهوم وقياس التضخم	02
المطلب الثاني: أنواع التضخـــم	04
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم المستورد	08
المطلب الأول: مفهوم وقياس التضخم المستورد	08
المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد	09
المطلب الثالث: أدوات كبح التضخم المستورد	11
الفصل الثاني: الاثار الاقتصادية للتضخم المستورد	
المبحث الأول: الأثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الداخلية	15
المطلب الأول: أثار التضخم المستورد على النمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على القدرة الشرائية	16
المطلب الثالث: أثار التضخم المستورد على البطالة	18
المبحث الثاني: الأثار الاقتصادية للتضخم المستورد على المتغيرات الخارجية	21
المطلب الأول: أثار التضخم المستورد على الميزان التجاري	22
المطلب الثاني: أثار التضخم المستورد على ميزان المدفوعات	24

المطلب الثالث: أثار التضخم المستورد على سعر الصرف	25
الفصل الثالث: التضخم المستورد في الجزائر والسياسات المعتمدة لمعالجته	
المبحث الأول: العلاقة بين التضخم المستورد والمتغيرات الداخلية	30
المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالنمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالقدرة الشرائية	39
المطلب الثالث: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالبطالة	42
المبحث الثاني: العلاقة بين التضخم المستورد والمتغيرات الخارجية	46
المطلب الأول: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بالميزان التجاري	46
المطلب الثاني: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بميزان المدفوعات	56
المطلب الثالث: تحليل ودراسة التضخم المستورد وعلاقته بسعر الصرف	59
المبحث الثالث: السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم المستورد في الجزائر	65
المطلب الأول: تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية	65
المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال	67
الخاتمة	74
قائمة المراجع	79
فهرس المحتويات	85